The Critical Craft of Al-Bukhārī in His Ṣaḥīḥ: Principles of Selecting Narrations and Their Applications as a Model

Dr. Abdel Salam A. M. Abusamha(1)*

Received: 24/09/2024 Accepted: 29/12/2024 published: 03/12/2025

Abstract

Objectives: This study presents Al-Bukhārī's craft in his Ṣaḥīḥ within the context of applied critical reporting on the practice of selecting narrations. The research begins by explaining the concept of a sound (ṣaḥīḥ) ḥadīth according to the critics of the narration era, then expands to combine an understanding of the mechanisms of selection as they appear in both technical terminology (ṣināʿa muṣṭalaḥiyya) and practical application (mīdānī), particularly in the framework of comparative terminological studies. The study avoids anachronistic terminological projections that emerged after the era of narration and criticism, which impose obligations inconsistent with historical reality. It establishes the study of comparative terminological research as a basis for aligning theory and practice, clarifies the realistic meaning of the term ṣaḥīḥ in light of the classification of accepted ḥadīths, and examines al-Ḥāẓimī's layers and the methodology for handling them based on representational status rather than verification.

Method: The study relies on an analytical and inductive methodology.

Results: The research identified the main practical principles used by Imam al-Bukhārī in selecting narrations, which formed the focus and central problem of the study. It demonstrates that the selection of narrations was based on the principle of waḥdat al-makhraj (unity of transmission chain), overcoming the problem of verification through supporting narrations. The study also highlights the influence of maʿrifat al-madār (knowledge of transmission routes) in selecting narrations, showing that error-free transmission and attention to consecutive narrators were crucial to understanding his methodology. The study then presents these principles with practical realism, avoiding excessive terminological complexity.

Conclusion: Imam al-Bukhārī employed a well-established methodology in selecting narrations, grounded in sound and objective principles.

Keywords: Selection, principles, makhraj (source/chain), madār (transmission route).

(1) College of Sharia and Islamic Studies at Qatar University, Qatar.

* ***Corresponding Author:***aabusamha@qu.edu.qa

DOI: https://doi.org/10.59759/jjis.v21i4.561

الصنعة النقدية للبخاري في صحيحه؛ أسس انتقاء المرويات وتطبيقاته أنموذجًا

د. عبد السلام أحمد أبو سمحة

ملخص

الأهداف: يعرض البحث صنعة البخاري في صحيحه في سياق التقرير النقدي التطبيقي لممارسة انتقاء الروايات، وقدم البحث للموضوع ببيان مفهوم الحديث الصحيح في صنيع نقاد عصر الرواية، ثم تشعبت أفكار البحث في تمهيده لتجمع بين يدي فهم آليات الانتقاء الواردة بين الصناعة المصطلحية والممارسة الميدانية، لا سيما في إطار الدراسات الاصطلاحية المقارنة، بعيدًا الإسقاطات المصطلحية الحادثة بعد عصر الرواية والنقاد، وما يترتب عليها من إلزامات تتعارض مع الواقع النقدي، من جعل البحث فرضية الدراسات الاصطلاحية المقارنة أساسًا في المواءمة بينهما، ومهد لبيان واقعية مصطلح الصحيح في ضوء تقسيم الحديث المقبول، ثم عرج على طبقات الحازمي وآلية التعامل معها؛ وفقًا لحالة التمثيل لا التحقيق فيها.

المنهجية: يقوم البحث على المنهجية الاستقرائية التحليلية.

النتائج: وأجاب البحث عن أهم الأسس العملية التي مارسها الإمام البخاري في انتقاء المرويات، والتي كانت محور الدراسة، وجوهر مشكلتها البحثية، وقد أجابت الدراسة ببيان انطلاق انتقاء المرويات من أساس وحدة المخرج، متجاوزًا بالبحث والتدقيق إشكالية التصحيح بالشواهد، ثم كشف أثر معرفة المدار في انتقاء الروايات، وأن السلامة من الخطأ، والوقوف على المتابعات كانت مهمة في معرفة آلية الانتقاء، ويتابع البحث بعد ذلك بيان الأسس بواقعية تطبيقية بعيدًا عن الإغراق المصطلحي.

الخلاصة: للإمام البخاري منهجية راسخة في انتقاء المرويات، قامت على أسس موضوعية سليمة.

الكلمات المفتاحية: الانتقاء، الأسس، المخرج، المدار.

المقدمة:

الحمدُ لله وحده، ونُصَلِّي ونُسَلِّمُ على من لا نبي بعد، وبعد،،،

فَقَدْ مَنَّ الله على أُمَّةِ الإسلامِ بحفظ مَصَادِرِها التَّشْرِيعِيَّة "الكتاب" و"السُّنَّة"، وَصانَهما عن عوامِلِ التَّحْرِيفِ والاندِثارِ؛ فسَخَّرَ أَئِمَّةً عُدُولًا يَنفُونَ عنهما انتِحالَ المبطِلينَ وَتأْوِلينَ الجاهِلِينَ، وَتَحرِيفَ الغَالِينَ.

يُعدُّ عَصرُ الرِّوايةِ العصرَ الذَّهَبيَّ لهذا الحفظ نقلًا ونقدًا؛ فأهمَّ مخرجاته هذا تكمنُ في بناءِ منظُومَةٍ عَمَلِيَّةٍ مُتكَامِلَةٍ فِيْ نَقْلِ النصوص الشَّرْعِيَّةِ، وَنَقدِهَا لِتَمييزِ اليَقِيْنِ مِنَ الظَّنِّ، والصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ، ويُمثِّلُ عِلْمَا الرِّوَايةِ والدِّرايَة شِقَّيْ هَذِهِ المنظُومةِ؛ النَّقلُ والنَّقد.

مشكلة الدراسة وأسئلته:

جاءت حول انتقاء المرويات في صحيح البخاري، وتتمثل في السؤالين الآتيين: كيف يمكن معرفة منهج البُخارِي فِيْ انتِقاءِ مرِوَيَاتٍ صحِيحه؟ وما هي الأسس العلمية الواضحة البينة التي بنى عليها البخاري هذه المنهجية؟

أهمية الدراسة:

إن النّاظر المُمَحِّص في صَنيعِ الإمامِ البُخارِيِّ رحمه الله في الصحيح يُدركُ تمامًا: أنّه أمام أُنمُوذَجٍ فريدٍ للمنظُومَةِ العِلْمِيَّةِ المتكامِلَةِ لِلحَفاظِ على المَصَادِرِ، جمعَ علمَيْ الرِّوايةِ والدِّرايَةِ في عَمَلٍ عِلْمِيٍّ واحِدٍ؛ فقدِ اشتمل صحيحه على نَقلِ المروِيَّاتِ، وأَعْمَلَ فِيها نقدَ المروِيَّاتِ وانتِقَاءِ مَا صَحَّ منها عَنِ النَّبي ﷺ وَفقَ المنهَجِ النَّقدِيِّ المتَوارَثِ عن نُقَّادِ عَصرِ الرِّوَايةِ.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١. تَّقرِير السياق النَّقْدِيِّ التَّطبِيْقِيِّ للتَّصحِيْحِ فِيْ صَنِيْعِ نُقَّادِ عَصْرِ الرِّوَايَةِ في ضوء عمل البخاري، لتحقِيقِ التَّكامُلِ الجملي في تَقرِيرِ مفهومِ التَّصحيحِ في صَنِيْعِ إمامِ الصَّنعَةِ.
٢. الوقوف على أسس انتقاء المرويات في صحيح البخاري.

الدراسات السابقة:

لم اقف فيما اطلعت عليه على دراسة سابقة تناول الموضوع بالصيغة التي طرحها البحث، والوقوف على أسسه البنائية في اختيار الصحيح وتطبيقاته.

المنهج البحث:

يعتمد هذا البحث على منهجية الاستقراء في جمع المادة العلمية، ومن ثم يعتمد التحليل المقارن بين واقعية الانتقاء لدى الإمام البخاري وتنظيرات العلماء في هذا الشأن وصولًا إلى بناء الأسس العلمية للانتقاء، في سبيل الإجابة عن أسئلة الدراسة، وحل مشكلتها.

خطة البحث:

- **المدخَلُ**
- **المطلَبُ الأَوَّلُ:** الأَساسُ الأَوَّلُ: وَحدَةُ المَخْرَجِ.
- **المطلبُ الثَّانِيْ:** الأَسَاسُ الثَّانِي: مَدارُ الرِّوَايَةِ.
- **المطلبُ الثَّالثُ:** الأساسُ الثَّالِثُ: مَعرِفةُ الأَصحَابِ.
- **المطلب الرابع:** الأَسَاسُ الرَّابِعُ: السَّلامَةُ مِنَ الخَطَأِ.
- **المطلبُ الخامس:** الأَسَاسُ الخامِسُ: المتابَعاتُ ووسَائِلُها المختَلِفَةُ.
- **المطلب السادس:** الأُسُسُ المتبَقِّيَةُ.

المدخَلُ:

بكّر المحدثون إلى نقدِ ظاهِرةِ الرِّوايةِ؛ فَمُنذُ العهدِ الأَوَّلِ مُحِّصَتِ الرِّوايَاتُ، وغُربِلَ الرُّوَاةُ، فما قُبِلَ الحديثُ إلا بالنَّقْدِ الشَّامِلِ للرَّاوِي والمرويِّ، وإليه أشارَ الصّحابيُّ الجليلُ حبرُ الأمّةِ ابن عبّاسٍ في قولِه: "إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلاً يَقُولُ: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا؛ فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلاَّ مَا نَعْرِفُ"[١].

تُعَدُّ القِرَاءَةُ التَّأْرِيخِيَّةُ للعُلومِ أمرًا فِي غَايَةِ الأَهَمِيَّةِ؛ ولذلك أفردَ العلماءُ القدامى والمعاصرونُ كتبًا بالتّأليفِ في هذه المراحلِ التأريخيّةِ للعلومِ والفنونِ، ذَلِكَ: أنَّ رَصْدَ العُلُومِ ونُموَّهَا أَمْرٌ شَبِيْهٌ بِرَصْدِ الكائِنِ الحيِّ؛ فالعِلمُ لا يَأتي دَفعةً واحِدَةً؛ إنَّما يَمرُّ بمَراحِلَ مُتعاقِبَةٍ نُمُوًّا وَتَطُوُّرًا؛ عِلمُ مُصطلَحِ الحديثِ فَرعٌ مُهِمٌّ مِنْ فُروعِ عِلمِ الحديثِ، اتَّجهَ للبَحْثِ في أمرَينِ هما: **قَواعِد المحدِّثِينَ فِيْ نَقْدِ الرَّاوِيْ والمرويِّ. ودَلَالَات مقُولَاتِ النُّقَّادِ فِي وَصفِهِم حالَ الرَّاوِي والمرويِّ.**

ويُمكِنُ لَنَا أنْ نُميزَ بَينَ مَرحَلَتَينِ مِن في المصطلح: **مرحَلَةُ المقُولَاتِ النَّقْدِيَّةِ:** وهِيَ المرحَلَةُ التي انصَبّتِ الجهُودُ فيها على تمحيصِ الرَّاوِي والمرويِّ دُونَ الالتِفَاتِ إلى تَحدِيدِ المصطلَحَاتِ، وتَقْيِيدِهَا وَفْقًا لِقَواعِدِ التَّحدِيْدِ المنطِقِيِّ. و**مرحَلَةُ التَّقْيِيدِ الإصطِلَاحِيِّ:** وفي هذِهِ المرحلةِ اتّجهَتْ فيها جُهُودُ أَصحابِها نحوَ تَحريرِ القَواعِدِ، وَضَبْطِ المصطلَحاتِ وَفقًا لِلقَواعِدِ المنطِقِيَّةِ النَّاظِمَةِ للمُصطلَحَاتِ.

إن الدِّراساتِ الاصطِلاحِيَّةِ المقارِنَةِ تُوقِفُنَا عَلَى التّطَوُّرِ الحاصِلِ فِيْ التَّعامُلِ مَعَ القَواعِدِ النَّقْدِيَّةِ وتحريرِ مقُولَاتها المصطلَحِيَّةِ، آخِذِينَ بِعَيْنِ الاعتِبارِ مَرْجِعِيَّةَ نُقَّادِ عَصْرِ الرِّوايَةِ تَقْرِيرًا لِلقَواعِدِ، واستِخْدَامًا للمُصطلَح، ومن هنا تأتي هذه الدراسة التي تستلهم من واقع ممارسة الإمام البخاري الأسس التي بنى في ضوئها البخاري انتقاء المرويات. وقبل الخوض في تفاصيلها يجب أن نقر الآتي:

– **<u>الأول: مضى البخاري على تقسيم الحديث المقبول إلى صحيح وضعيف</u>** [٢]، وَهَذا مَا عليهِ غالِبُ المتقَدِّمينَ؛ فالحديثُ عِندَهُم لا يَتعَدَّى كونُه صَحِيحًا أو ضَعيفًا، وقَد بيَّن هذَا الأمرَ **غيرُ واحدٍ منَ العُلماءِ**؛ قالَ البَيهقِيُّ: "الأَحادِيثُ المروِيَّةُ ثلاثةُ أنواعٍ: نوعٌ اتَّفَقَ أهلُ العِلمِ عَلى صِحَّتِهِ، ونوعٌ اتَّفقُوا على ضَعفِهِ، ونوعٌ اختَلَفُوا فِي ثُبوتِه"[٣]. وقَالَ ابنُ الصلاح: "مِنْ أهلِ الحدِيثِ مَن لَا يُفرِدُ نوعَ "الحسنِ" ويجعلُه مُندَرِجًا في أنواعِ الصّحِيحِ لاندِرَاجِهِ في أَنواعِ ما يُحتَجُّ بِهِ"[٤]، **ويقُولُ ابنُ رجبٍ:** "وأكثَرُ مَا كانَ الأئِمَّةُ **المتقدِّمُونَ** يقُولونَ في الحدِيثِ أنّه صَحيحٌ وضَعيفٌ"[٥]. **وَأكَّد ابنُ حجرٍ بِقَولِه:** "واعلَمْ: أنَّ أكثرَ أهلِ الحدِيثِ **لا يُفرِدُونَ الحسنَ مِنَ الصَّحيحِ**"[٦]. بينما أصل ابن حجر التقسيم الرباعي للمقبول، قال ابنُ حجرٍ: "وهذا أوَّلُ تقسيمِ المقبُولِ إِلَى أربعةِ أَنواعٍ؛ لأنَّه إمَّا أَنْ يَشتَمِلَ –مِن صِفَاتِ القَبُولِ– عَلَى أَعلَاهَا أو لَا. الأولُ: **الصَّحِيحُ لِذَاتِـهِ**، والثاني: إن وُجِدَ ما يُجبِرُ ذَلِكَ القُصُورَ ككَثرَةِ التَّطَرُّقِ فهُو: **الصَّحِيحُ أيضًا، لَكِنْ لَا لِذَاتِـهِ**، وحَيثُ لا جُبرانَ فهُو: **الحسَنُ لِذاتِـهِ**، وإنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ تُرَجِّحُ جَانِبَ قَبُولِ مَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ فهو: **الحسَنُ أَيضًا لَكِن لَا لِذَاتِـهِ**"[٧]. وَقد نَصَّ الصَّنعَانِيُّ عَلَى تحقِيقِ ابنِ حجَرٍ ذَلِكَ بِقَولِهِ: "**وقَد حَقَّقَهُ فِي النُّخْبَةِ وَشَرحِهَا**"[٨]. أمّا انعِكَاسَاتُ ذَلِكَ على التَّعامُلِ مَعَ مَنهَجِيَّةِ الانتِقَاءِ لدَى البُخَارِيِّ فِيْ صَحِيحِهِ فتكمُنُ في استيعاب الدائرة التي يعمل من خلالها الإمام في انتقاء الرواية، فهو من أصحاب الاتجاه الأول وهو التقسيم الثاني، وهذا يضعُ أسس اِنتِقَاءِ المرويات عنده في سِياقِه الموضُوعِيِّ وفِي أُطَرِهِ التَّأصِيلِيَّةِ السياقية.

- **الثاني: طبقَاتُ الحازِميِّ وأسس الانتقاءِ عِندَ الإمامِ البُخارِيِّ**[٩]: إنَّ النَّاظِرَ المُمَحِّصَ فِي شُرُوطِ الحازِميِّ وطبقاته، وعَلاقَتِهَا أسس الانتِقَاءِ عندَ الإمامِ البُخارِيِّ، يَجدُ أنَّ مِنَ المُهِمِّ الوُقوفَ عند أمر في غاية الأهمية ألا وهي: **لم يَستَوعِبْ تَصنِيفَ هذِهِ الطَّبَقَاتِ علَى هَذَا النَّحوِ جَميعَ طَبَقَاتِ الرُّواةِ عَنِ الشَّيخِ مِمَّنْ** انتَقَى لهمُ البُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، لكِنَّهَا اشتَمَلَتْ عَلَى أَغلَبِ الرُّواةِ، مِنْ هُنَا وَجَدْنَا: أنَّ ابنَ المدِينِيِّ السَّابِقَ لِلحازِمي جَعَلَ طبَقَاتِ أصحَابِ نافِعٍ فِي تِسعِ طَبَقَاتٍ [١٠]، وأمَّا النَّسائِيُّ فقد جَعَلَهَا عَشَرَةً فِي كِتَابِهِ "الطَّبَقَاتِ"، وجَعَلَ طبقاتِ الأعمشِ في سَبعِ طَبَقَاتٍ [١١]. وَحِينَما نَعُودُ لِلوَاقِعِ التَّطبِيقِيِّ في انتقاء البخاري في صحيحه نَقِفُ عَلَى أَمْثِلَةٍ لَا نجدُ لها فِي طَبَقاتِ الحازِميِّ تَوصِيْفًا، والعُذْرُ الواجبُ لَه في السياق أنَّه إنَّما سَاقَ طَبقَاتِ الزُّهرِيِّ مِنْ بَابِ التَّمثِيلِ لا الحصْرِ، لكِنَّ الإشكَالَ فِيمَنْ جَاءَ بَعدَهُ، وَعَدَّهَا طَبَقَاتٍ نِهائِيَّةَ التَّوصِيْفِ حَصْرِيَّةَ التَّقْسِيْمِ. وَمِنَ الطَّبَقَاتِ التي لَا نَجِدُهَا فِي تَقسِيْمِ الحازِمي. ومِنْ هُنا لَا يُمكِنُنا فِي أسس الانتِقَاءِ عِندَ الإمامِ البُخارِيِّ فِي الصَّحِيحِ: أَن نَعْتَمِدَ عَلَى طَبَقَاتِ الإمَامِ الحازِمِيِّ

ومن المهم قبل الولوج إلى أسس الانتقاء أن نعرفه به وهنا نجد فيما عرَّفه محمود رشيد بغيةً لنا "اختيار شيوخ ثقات للرواية عنهم، واختيار أوثق مروياتهم، ولا مانع أن ينتقي أحاديث عن شيوخه الضعاف مما يوافقون فيه الثقات"[١٢].

المطلَبُ الأَوَّلُ: الأَساسُ الأَوَّلُ: وَحدَةُ المَخرَجِ.

تُعَدُّ وَحدَةُ المخرَجِ مِن أهمِّ الأُسُسِ التي بَنى عليها البُخارِيُّ نظرِيَّتَه في انتِقَاءِ المروِيَّاتِ، ذلِكَ: أنَّه يَختارُ مِن رِوايةِ الصَّحابيِّ الواحِدِ أصحَّ الطُّرُقِ، وأفضَلَها وَصولاً إِلَيه، ولَا يدخل في الإنتِقَاءِ اعتِبَارَات الشَّواهِدِ الأُخرَى، ذلِكَ: أنَّ لِكُلِّ طَرِيقٍ سَبِيلَهُ فِي التَّحمُّلِ وظُروفُه المختلَفَةُ في الأَداءِ، النَّاتِجةُ فِي الأَصلِ عَن آلِيَّاتِ التَّحَمُّلِ وَطُرُقِهِ؛ فالضَّبطُ الذِي يُرادُ التَّحقُّقُ مِنهُ فِي عَمَلِيَّةِ التَّصْحِيحِ والتَّضْعِيفِ إِنَّما هُو قِياسُ أداءِ الرُّواةِ عَلَى تَحمُّلِهِم لِلحَدِيْثِ، وهَذا لا يَكُونُ فِي الشَّواهِدِ؛ إِنَّما يَكُونُ فِي المتابَعَاتِ. وهَذَا يَطرَحُ عَلينا سُؤالًا نَقدِيًّا مُهِمًّا: هَل صَحَّحَ البُخَارِيُّ بعضَ أحادِيثِه بِالشَّواهِدِ؟ أي: هَل تَأَثَّرَتْ عَمَلِيَّةُ الإنتِقَاءِ بِتَعدُّدِ المخَارِجِ لِلحَدِيثِ المُرادِ تَصحِيحُه؟ وحِينَهَا: هل انتَقَى البُخارِيُّ في صَحِيحِهِ أحادِيثَ لتعدد مخارجها؟ وقَد جَهِدت لِلإِجَابَةِ عَن هَذَا السُّؤالِ، وبَحثتُ مَلِيًّا عَن نَماذِجَ وأمثِلَةً صحَّحَ فيها البُخارِيُّ الحدِيثَ فيهَا بِالشَّواهِدِ، فَلم أُوفَّقْ لِذلِكَ -وَفقَ اجتِهادِي-؛ فالأمرُ فيهِ عُسرٌ غَيْر واضِحٍ ولا بَينٍ حتَّى يَتأَتَّى لنَا القَولُ بأنَّ البخاريّ صَحَّحَ في صحِيحِه الأحادِيثَ بِالشَّواهِدِ، وَليسَ الأمرُ فيها وَاضِحًا كَمَا هو الحالُ في المتابَعَاتِ التي يَكادُ يَراهَا النَّاظِرُ في كُلِّ بَابٍ مِن أبوابِ الصَّحِيحِ.

وَقَادَنِي البَحثُ للميدانِ الحقِيقِيِّ للتَّصحِيحِ بِالشَّواهِدِ، وهي رِوايَاتُ الضُّعفاءِ فِي الصَّحِيحِ، فعُدتُ إِلى الفصلِ الذي خَصَّصَه الحافِظُ لهم فِي هُدى السَّاري، وقَال فيه: "الْفَصْل التَّاسِع فِي سِيَاق أَسمَاءِ مَن طَعَن فِيهِ من رجال هَذَا الْكتاب مُرَتّبا لَهُم على حُرُوف المعجم، وَالْجَوَاب عَن الاعتراضات موضعا موضعا وتمييزُ مَن أخرج لَهُ مِنْهُم فِي الْأُصُول أَو فِي المتابعات والاستِشهَادَاتِ مُفَصَّلًا لذَلِك جَمِيعه"[١٣].

وقد وَجدت في رَدِّهِ التَّفصِيلِيِّ: بيان أنَّ البُخارِيَّ أَخرَجَ هذَا الحدِيثَ فِي الشَّواهِدِ، أو أن لِلمَتنِ شَواهِد، ونحوها، فقُمتُ بِدِراسَة عددٍ من هذهِ الأمثِلةِ التي تبيّن مِنهَا: أنَّ البُخارِيَّ لم يَنتَقِ هذِهِ الأَحادِيثَ وَفقَ الشَّواهِدِ كَمَا قد يفهم من رد ابن حجرٍ

-رحمه الله تعالى-، والذي إنما ذكر الشواهد على سبيل الاستئناس أو حصر الشواهد لأحاديث هؤلاء الرواة، لا من باب التصحيح بالشواهد، وَمِن هَذِهِ الأَمثِلَةِ:

المثالُ الأوَّلُ: قَال ابنُ حجرٍ :"سَلْمُ بنُ زَرِيْرٍ أَبُو يُونُس الْبَصْرِيّ وَثَّقَهُ أَبُو حَاتِم وَأَبُو زرْعَة وَالْعجلِي وَقَالَ بن معِين كَانَ الْقطَّان يستضعفه، وَقَالَ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيّ: لَيْسَ بِالْقَوِيّ. وَقَالَ بن حبَان: لَا يجُوزُ الِاحْتِجَاج بِهِ إِذا انْفَرد، وَقَالَ الْحَاكِم: أخرج لَهُ البُخَارِيّ فِي الْأُصُول. قلتُ: جَمِيع مَا لَهُ عِنْده ثَلَاثَة أَحَادِيث **أَحدهَا:** حَدِيثه: عَن أبي رَجَاء عَن عِمرَانَ بنِ حُصَيْن فِي قصَّة نومهم عَن الصَّلَاة فِي الْوَادي، وَهُوَ عِنْده بمتابعة عَوْف عَن أبي رَجَاء، وَوَافَقَهُ مُسلم، وَلم يُخرج لَهُ غَيره، **وَالثَّانِي:** -بِهَذَا الْإِسْنَاد والمتابعة- حَدِيث: **(**اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ**) وَالثَّالِث:** حَدِيثه عَن أبي رَجَاء عَن بن عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِابْنِ صيادٍ: خبأت لَك خبيئا وَلم يخرج لَهُ فِي الْأُصُول غير هَذَا الحَدِيث الْوَاحِد مَعَ أَن لهَذَا الحَدِيث شَوَاهِد كَثِيرَة"(١٤).

أمّا الحدِيثُ الذي يَهُمُّنا في هَذَا المقامِ من هذِهِ الأحادِيثِ الثَّلاثَةِ هو: الحديثُ الثَّالثُ الذي وَصَفَه ابنُ حجرٍ: بأنَّ له شَوَاهِدَ كَثِيرَةً، وهُو حدِيثُ: "حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ، سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِابْنِ صَائِدٍ: «قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا، فَمَا هُوَ؟» قَالَ: الدُّخُّ، قَالَ: «اخْسَأْ»"(١٥). قال الطَّبَرانُي: "لم يَروِ هَذَا الحدِيثَ عَن أبي رَجاء إلَّا سَلْمُ بنُ زريرٍ"(١٦).

أَقوالُ النُّقَّادِ فِي سلم: اختَلَفَتْ أَقوالُ النُّقَّادِ في حَالِ سلم بن زريرٍ؛ فَقَد وَثَّقَهُ أبُو حاتمٍ الرَّازِي وقَال: "ثِقَةٌ مَا بِهِ بأسٌ"، وَقَال أبو زُرعةَ: "صَدُوقٌ". وَقَال الحاكِمُ: "أَخرْجَه مُحمَّدٌ في الأُصُولِ، ومُسلِمٌ في الشَّواهِدِ"، وَثَّقَهُ العَجلِيُّ. وَثَّقَهُ أبو نَعِيمٍ بِقَولِهِ: "هو مِنْ أثبَاتِ أَهلِ البَصرةِ، ومقليهم يَجمَعُ حديثَه". وَثَّقَهُ الذَّهبِيُّ، وذكَره ابنُ خَلفُونَ فِي الثِّقَاتِ. وَضَعّفه ابنُ معينٍ بِقَولِهِ: "ضَعِيفٌ"، وَقَالَ: "كانَ يَحيى بنُ سعيدٍ يُضَعِّفُه". وَقَال أبُو داوُد: "لَيسَ بِذاك". وَقَالَ النَّسائِيُّ: "لَيسَ بِالقَوِيِّ". وضَعَّفَهُ ابنُ الجارُودِ. وقَالَ ابنُ حِبَّانَ: "لم يَكُنِ الحدِيثُ صِنَاعَتَهُ، وكانَ الغَالِبُ عَليهِ الصَّلاحَ يُخطِئُ خَطَأً فَاحِشًا، لا يَجُوز الاحتِجاجُ بِه إلَّا فِيمَا يُوافِقُ الثِّقاتِ". وَقالَ الدَّارُقطني: "لَيسَ بِالقَوِيِّ". وقَالَ ابنُ شَاهِينَ: "ضَعِيفٌ". قَال مُغُلطَاي: "وقَال يَحيى: ضَعِيفٌ، وهَذا القَولُ مِنْ يَحيَى؛ لِقِلَّةِ اشتِغَالِ سَلمٍ بِالحدِيْثِ وَقِلَّةِ رِوَايَتِهِ، وَتَعهُدُه لَه لَا يجرحُ، ظَهَرَ فيما رَوى؛ فَإِنَّه حَدَّثَ بِأحَادِيثَ مُستَقِيمَةٍ كُلُّها صَحِيحَةٌ قُرِأَتْ عَلَى أَبي علي الحافظ مَجمُوعَةُ أحادِيثِه فَلَم تَبلُغْ ثَمانِيةَ عَشَرَ حَدِيثا"(١٧).

السِّرُ فِي التَضعِيفِ: كَشَفَ ابن المديني وابنُ عَديٍّ، والحاكِمُ سِرَّ تَضعِيفِهِمْ له؛ قَالَ ابنِ المدِينيِّ: "لَه نَحوُ عَشرةِ أَحادِيثَ"(١٨). وقالَ ابنُ عدِيٍّ: "له أحادِيثُ قَلِيلةٌ، وَهو في عِدَادِ البِصرِيِّيْنَ المقِلِّينَ الذِينَ يَعِزُّ حدِيثُهُم، وَلَيس هِيَ مِقدارُ مَا لَه مِنَ الحدِيْثِ أَنْ يُعتَبرَ حدِيثُهُ: ضَعِيفٌ هُو أو صَدُوقٌ؟"(١٩)، وقالَ الحاكِمُ: "وَضَعَّفَهُ يَحيَى بنُ مَعينٍ لِقِلَّةِ اشتِغَالِهِ بِالحدِيثِ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "وهُوَ مُقِلٌّ حَدِيثُه ثَمانِيَةَ عَشَرَ حَدِيثًا"(٢٠).

قُلتُ: مِنْ خِلالِ مَا سَبَقَ يَتَّضِحُ لَنَا: أنَّ سلمًا مُقِلٌّ مِنَ الرِّوايةِ، ولَعَلَّها السَّبَبُ فِي تَضْعِيفِ بَعضِ النُّقادِ لَه، وقد وثَّقه غيرُ واحدٍ من النُّقَّادِ أيضًا، وهُنا قرينةٌ خفيَّةٌ لَا بُدَّ من بَيانِها، لَعَلَّها السَّبَبُ فِيْ إخراجِ البُخَارِيِّ لحدِيثِهِ عَلَى قِلَّةِ رِوَايَتِهِ، وهِيَ: انتِقَاءُ رِوَايَتِهِ عَن أَبِي رَجاء العَطَارَدِي؛ فَالرِّوَايَاتُ الثَّلاثُ لَه فِي البُخارِيِّ عن أبي رجاء، تُوبِعَ في اثْنَتَينِ مِنهَا(٢١)، وَتَفَرَّدَ

بهذِهِ الرِّوايَةِ، وهَذَا يَدُلُّنا عَلى عَلاقةٍ خاصَّةٍ بينَ سلامٍ وأبي رجاء، ويُوضِّحُ هذِهِ العَلاقَةَ: أنَّ كِلَاهما عَطارِدِيٌّ،، فَلَعَلَّهُ علَى قِلَّةِ رِوَايَتِهِ وعَدَمِ انشِغَالِهِ بِالحدِيثِ سَمعَ مِنْ أَبي رجاء لَا سِيَّمَا أَنَّه كَانَ إمامَ الحيِّ فِي رَمَضَانَ[٢٢] وهُو بَلدِيُّه، وضَبَطَ حَدِيثَه مِمَّا انتَقَاهُ البُخارِيُّ. ولعل البُخارِيُّ أَحَبَّ أَنْ يُخرِجَ حدِيثَ أبي رجاء؛ فهُو أَحَدُ المخَضْرَمِينَ مِمَّنْ عَاشَ الجاهِلِيَّةَ وَالإسلامَ[٢٣].

المثالُ الثَّانِي: قَالَ ابنُ حجَرٍ: "يحيى بن أبي إِسْحَاق الْحَضْرَمِيّ الْبَصْرِيّ وَثَّقَهُ بن معِينٍ، وَالنَّسَائِيّ، وابن سعدٍ، وَقَالَ الْعقيلِيّ فِي الضُّعَفَاء –لَمَّا ذَكَرهُ– قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ أَبِيه فِي حَدِيثه نَكَارَةٌ، وَعبد الْعَزِيز بن صُهَيْب أوثقُ مِنْهُ، **قُلتُ:** لَهُ فِي البُخَارِيّ حَدِيثُه عَن أنسٍ فِي قصرِ الصَّلَاة فِي السَّفرِ، وَحَدِيثه عَنهُ فِي قصَّة صَفِيَّة، وَحَدِيثه عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ فِي لُبسِ الإستَبرَقِ، وَحَدِيثه عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيه فِي الرِّبَا، وَقد تُوبِعَ عَلَيْهَا عِنْدَهُ سِوَى حَدِيثِ أبي بَكرَةَ فَلهُ عِنْدَهُ شَوَاهِد، وَاحْتَجَّ بِهِ الْبَاقُونَ"[٢٤].

بَيَّنَ الحافِظُ ابنُ حجرٍ اختلافَ النُّقادِ في الحُكمِ عليه، وَوصَفَ أحمد حَدِيثه بأن فيه نَكَارَةً، ثمَّ بَيَّنَ: أنَّ جُملةَ مَا يَروِيهِ البُخارِيُّ عَنهُ؛ إنَّما جَاءَ فِي المتابَعَاتِ سِوَى حَدِيثِهِ عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بن أبي بَكرٍ عَن أَبيهِ فِي الرِّبَا.

والحدِيثُ الذي يَهُمُّنَا فِي هَذَا المقَامِ هُوَ حدِيثُه عَن ابنِ أبي بَكرةَ الذي قَالَ فِيه ابنُ حجرٍ: أنَّه أَخرَجَهُ للشَّواهِدِ[٢٥].

والحقِيقةُ: أنَّنَا وَقَفنَا عَلَى مُتابَعَةٍ ليَحيَى بنِ أبي إسحاق مِنْ رِوايةِ ابنِ أبي كَثيرٍ في رِوايَتِهِ عَن عَبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي بَكرةَ، رَوَاهَا أَبُو تَوبةَ الرَّبيعُ بنُ نافِعٍ عَنْ مُعاوِيَةَ بنِ سَلامٍ عَن يَحيَى بنِ أبي كَثيرٍ بهِ[٢٦]، وَخَالَفَه يَحيى بنُ صَالحٍ الوحاظي فَرَوَاهُ عَن مُعاوِيَةَ بنِ سَلامٍ عَن يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ عن يَحيى بنِ أبي إسحاق به[٢٧].

وَهُنا السُّؤالُ الذِي يَتَبادَرُ إِلَى الذِّهْنِ: أي الروايتين صواب؟ رِوايَةُ ابنُ أبي كَثيرٍ عَن عَبدِ الرَّحمنِ؟ أَم أنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ يَحيَى عنه مُباشَرَةً؟ أم أنَّهمَا عَلَى الصَّوابِ، وتكونُ الزِّيَادُة مِنَ المزيدِ فِيْ مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ؟

قُلتُ: الذِي أَمِيلُ إليهِ أَنَّ الصَّوابَ في رِوايةُ يحيَى بنُ أبي كَثيرٍ عَن يحيَى بنِ أبي إسحاق عن ابنِ أبي بَكرةَ بِهِ، وأدِلَّةُ ذَلِكَ عَلَى النَّحوِ الآتِيْ:

١- لم أقِفْ عَلَى رِوايَةٍ لِيَحيَى بنِ أبِي كثيرٍ عَنِ ابنِ أبِي بَكرةَ إِلَّا هَذِهِ الرِّوايةُ التي أَخْرَجَها النَّسَائِيُّ.

٢- رِوايةُ مُسلِمٍ فِي صَحِيحِهِ التي اعتَمَدَ فِيهَا رِوايَةَ الوحاظي، والتي تُثْبِتُ الوَاسِطَةَ بَينَ ابنِ أَبِي كثيرٍ وابنِ أبي بَكرةَ.

٣- قول النسائي: "خَبَرُ أَبِي تَوْبَةَ أَدْخَلَ بَيْنَ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ يَحْيَى بْنَ أَبِي إِسْحَاقَ"[٢٨].

٤- قول البَزَّارُ: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَرْوِيهِ غَيْرَ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَلَا نَعْلَمُ لِأَبِي بَكْرَةَ طَرِيقًا غَيْرَ هَذَا الطَّرِيقِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ"[٢٩].

ويَبقَى السُّؤالُ القَائِمُ بعدَ إثباتِ تَفَرُّدِ يحيَى بنِ أَبي إسحاقَ بِهذَا الحدِيثِ: هَل يَحتَاجُ يَحَيى لِشاهِد يصحِح حدِيثِهِ حتَّى يُخرِجَه الإمامُ البُخارِيُّ كَمَا نَصَّ علَى ذَلكَ ابنُ حَجرٍ؟ وهَذَا يَقُودُنا لِبَيانِ آراءِ العُلماءِ فِيْ حَالِ يحيَى ابنِ أبي إسحاقَ: **وثَّقَهُ** ابنُ معينٍ، والنَّسائي، وابنُ سعدٍ، والعَجلِيُّ، والذَّهبيُّ، زَادَ ابنُ معينٍ: "وَفِي حدِيثِه بعضُ الضَّعفِ"، وَقَالَ أَبُو حاتِمٍ: "لا بأسَ بِهِ، صَالحٌ"، بَينَمَا نقَلَ العَقَيلِيُّ عَن أَحمدَ قولَه: "فِي حدِيثِهِ نَكارةٌ". وقَالَ ابنُ حجرٍ: "صَدُوقٌ رُبَما أَخْطَأَ"[٣٠].

قُلْتُ: فَإِنَّ هَذا الرَّاوِيَ مَعَ تقدُّمِ طَبَقَتِهِ التي يُحتَمَلُ فِيها التَّفَرُّدُ، واتِّجاهُ أغلَبِ النُّقَّادِ لِتَوثيقِهِ، والاعتِمادُ عَلَى حديثه هَذا في كُتُبِ الرِّوايَةِ، وخاصة فِيْ صحيحي البُخَارِيِّ ومُسلِمٍ نَجِدُ أنَّ الرِّوايَةَ تَقُومُ بِذَاتِها، وَلَا تَحتَاجُ إِلَى شَواهِدَ لِتَقويَتِها بِالمفهُومِ النَّقْدِيِّ الصّرفِ الذِيْ يَنطَلِقُ مِنْ ضَعْفِ الرِّوايَةِ أصَالَةً، بَينَما وُجودُ تَعدُّدِ المخَارِجِ يُعزِّزُ المتنَ، وَلكِنَّه لَيسَ العمدة فِيْ إخراجِ البُخَارِيِّ لِهذِهِ الرِّوايةِ. والله أعلَم.

<u>المثالُ الثَّالِثُ:</u> قَالَ ابنُ حجَرٍ: "يُوسُف بن يزِيدَ الْبَصْرِيّ أَبُو معشَر الْبَرَاء كَانَ يُبري النَّبلَ، قَالَ عَليُّ بنُ الْجُنَيْدُ عَن مُحَمَّدِ بنِ أبي بكرٍ الْمقدمِي حَدَّثنَا أَبُو معشر الْبَراء، وَكَانَ ثِقَةً، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَقَالَ ابنُ مَعِينٍ: ضَعِيفٌ، وَذكره ابن حبّان فِي الثِّقَات. **قُلتُ:** لَهُ فِي البُخَارِيّ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ: أَحدهَا: عَن عُبيدِ الله بنِ الْأَخْنَسِ عَنِ بنِ أبي مُليكَةَ عَنِ بنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّة الرّقيةِ بِفَاتِحَة الْكِتابِ، وَله شَاهِدٌ من حَدِيث أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ، وَالْآخرُ عَن سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ جُبَيْرِ ابْنِ حَيَّة، –وَقد تَقَدَّمَ ذِكرُه فِي تَرْجَمتِه بِشَاهِدِه–، وَالثَّالِثُ: عَن عُثْمَان عَن عِكْرِمَةَ عَن بنِ عَبَّاس فِي الْحَجِّ أورَدَهُ بِصِيغَة التَّعْلِيق، فَقَالَ: قَالَ أَبُو كَامِلٍ حَدَّثنَا أَبُو مَعشرٍ عَن عُثْمَان، فَذكرَهُ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ وَبَعضُه مَرْفُوعٌ، ولأكثَرِهِ شَوَاهِدُ، وَلَيْسَ لَهُ عِنْد مُسلِمٍ سِوَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ عَن خَالِد بن ذَكْوَانَ عَنِ الرَّبيعِ بِنتِ مُعوَّذٍ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاء، وَهَذَا جَمِيعُ مَالِه فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَمَا لَهُ فِي السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ شَيْءٌ"[٣١].

أقوالُ النُّقّادِ في يُوسفَ بنِ يَزِيدَ: وثَّقَهُ المخدميّ، وابنُ حِبَّان بِذكرِهِ في "الثِّقَاتِ"، والذَّهبيُّ، وقَالَ: ضَعَّفَهُ ابنُ معينٍ بِلا حُجَّةٍ، وَقَالَ البُخارِيُّ، وابنُ حجرٍ: صَدُوقٌ. وَزَادَ: رُبَما أَخْطَأ. وضَعَّفَهُ ابنُ معِينٍ، وَقَالَ تارَةً: لَيْسَ بِهِ بأسٌ، وَأُخْرَى: صَالِحٌ، وَضعَّفَه أبُو داوُد، وقَالَ: لَيسَ بِذاكَ، وقَالَ أبُو حاتِمٍ: يُكتَبُ حَدِيثُه[٣٢].

الأحَاديثُ التي ذَكَر الحافِظُ: أنَّ البُخارِيَّ أَخرَجَهَا لَه بِالشَّوَاهِدِ:

الحدِيثُ الأَوَّلُ: قَالَ ابنُ حجَرٍ: "أَحدُهَا: عن عُبيدِ الله بنِ الأَخنَسِ عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ عن ابنِ عبَّاسٍ في قِصَّةِ الرقيَّةِ بِفَاتِحةِ الكِتابِ، ولَه شَاهِدٌ مِن حدِيثِ أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيّ". هُو مَا أَخرجَهُ البُخارِيُّ، قَالَ: "حَدَّثَنِي سيدان بنُ مضارِبٍ أَبُو مُحمَّدٍ البَاهِلِي، حدَّثَنَا أبو معشَر البِصرِيّ –هُو صَدُوقٌ– يُوسفُ بن يَزِيدَ البراء، قَالَ: حدَّثني عُبيدُ الله بنِ الأَخنَسِ أَبُو مَالِكٍ، عَنِ ابنِ أبي مُلَيكَةَ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ نَفرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مرُّوا بِماءٍ، فِيهِم لَدِيغٌ أو سَلِيمٌ، فعَرَضَ لهم رَجُلٌ مِنْ أَهلِ الماءِ، فَقَالَ: هَل فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ إِنَّ فِيْ الماءِ رَجُلًا لَدِيغًا أو سَلِيمًا؛ فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنهُم، فَقَرأ بِفَاتِحةِ الكِتَابِ عَلى شَاءٍ، فَبرأ، فجَاءَ بالشَّاءِ إِلى أَصْحَابِهِ، فكرِهُوا ذَلِكَ، وقَالُوا: أَخَذْتُ عَلَى كِتَابِ الله أَجرًا، حتَّى قَدِمُوا المدِينَةَ، فقَالُوا: يَا رسُولَ الله، أَخَذَ عَلَى كِتابِ الله أَجرًا، فَقَالَ رسُولُ الله ﷺ «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُم عَلَيهِ أجرًا كِتابُ الله»[٣٣].

تَابَعَهُ هارُونُ بنُ مُسلِمٍ أَبُو الحسَنِينِ العَجلِيُّ، عَن عُبيدِ الله بنِ الأَخنَسِ عنِ ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ[٣٤]. وهَارُونُ بنُ مُسلِمِ ابنِ هُرْمُز العَجلِي صاحِبُ الحِنَّاءِ، لَيَّنَهُ أَبُو حَاتِمٍ. وقَالَ الدَّارُقُطنِي مَرَّةً: "كَانَ ضَعِيفًا"، وَقَالَ تَارةً: "صُوبِلِحٌ يُعتبرُ بِهِ"، ووَثَّقَهُ الحاكِمُ، وصحَّحَ حدِيثَهُ، وذَكَرهُ ابنُ حِبَّان فِي "الثِّقَاتِ". وأَخرَجَ له هُو وشَيخُهُ ابنُ خُزيمَةَ فِيْ صحِيحِيهِمَا. وَقَالَ الحافِظُ: صَدُوقٌ. والرَّاجِحُ: أَنَّهُ وَسَطٌ يَصلُحُ فِي المتابَعَاتِ والشَّواهِدِ[٣٥]. **قُلتُ:** إنَّ أبَا معشرٍ صَدُوقٌ حَجَّةٌ عِندَ البُخارِيِّ فحدِيثُه صَحِيحٌ بِلَا شَكٍّ عِندهُ، لا

سَيِّما أنَّه تُوبِعَ مِنْ هارُونَ بنِ مُسلِمٍ بنِ هُرمُزٍ العَجلِيّ، وحَالُه لَم يَبلُغْ إلَى دَرَجةِ التَّركِ والطَّرحِ، حتَّى لا يُقبَلَ فِي المتَابَعَاتِ. أمَّا أقوالُ الجارِحينَ فِي أَبِي مَعشَرٍ؛ فالإمَامُ البُخارِيُّ لَيس مُلزمًا بِهَا، ولَا يَنبغِيْ أنْ يُحاكِمَ إلَى أقوالِ غيرِهِ مَادَامَ ذوقًا عِندَه.

ثمّ إنَّ حَدِيثَ أبِي مَعشَرٍ هَذا قَد أَخرَجَه البُخارِيُّ فِي مَوضِعَينِ:

- أحدُهُما فِي كِتَابِ الطِّبِّ، بابُ الشَّرطِ فِي الرّقيَةِ بِقَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ، وهُو حدِيثٌ وحيدُ بابِه، ولم يَتبَعْه بِشَاهِدٍ ولا مُتابِعٍ. مِمّا -يَعنِي- أنَّ الحدِيثَ صَحِيحٌ عِندَ البُخَارِيِّ بِلَا شَاهِدٍ.
- والثَّانِيْ فِي كِتَابِ الإجَارَةِ، بابُ ما يُعطَى فِي الرّقيَةِ علَى أحياءِ العَربِ بِفاتحةِ الكِتابِ. وقَد أخْرَجَهُ الإمَامُ مُعلّقًا عنِ ابنِ عبّاسٍ، عنِ النّبيِّ ﷺ. فأتبَعهُ بأقوالِ التَّابِعِينَ؛ وَمِنْ ثَمَّ بِحدِيثِ أبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ. وكأنَّ التَّعلِيقَاتِ كُلَّها جزءٌ مِنْ تَرجمةِ البَابِ. فَلَيسَ هَذا مِنْ بَابِ التَّصحِيْحِ بالشَّواهِدِ. ولَو كانَ الحدِيثُ ضعِيفًا يَحتاجُ إلى التَّقوِيةِ بِالشَّواهِدِ لَقوَّاه فِيْ الموضِعِ الأوَّلِ. وإيرادُ رِوايةِ أبي سَعيدٍ تَدُلُّ عَلَى أنَّ المتنَ المروِيَّ لَيسَ مُنكَرًا ولا غَرِيبًا، بِيدِ أنَّ تَصحِيحَ رِوَايةِ ابنِ عَبَّاسٍ لم يقُمْ عَلَيها إنَّما قَامَ مِنْ مُتَابَعَةِ هارُونَ لأبِيْ مَعشرٍ، إضافةً إلَى قُوَّةِ أبي مَعشَرٍ التي نَصَّ عَلَيها البُخارِيُّ فِي الرِّوايَةِ بِقَولِهِ: "وهو صَدُوقٌ"، وَلَيس هَذا مِنْ عَادَتِهِ.

الحديثُ الثّانِيْ: قَالَ ابنُ حجرٍ: والآخَرُ: "عَن سعيدِ بنِ عُبيدِ الله بنِ جُبيرِ بن حيَّةَ، وقَد تقَدَّم ذِكرُه فِي تَرجمَتِهِ بِشاهِدِهِ". هو الحدِيثُ الذي أَخرَجَهُ البُخارِيُّ، قالَ: "حدَّثَنَا مُحمّدُ بنُ أبي بكرٍ المقدِمِيّ، حدَّثَنَا يُوسُفُ أبُو معشر البَراء، قالَ: سَمعتُ سعيدَ بنَ عُبيدِ الله، قَالَ: حدَّثَنِي بَكرُ بنُ عبدِ الله: أنَّ أنسَ بنَ مالِكٍ، حدَّثَهُم: «أنَّ الخَمْرَ حُرِّمَتْ، والخَمْرُ يَومَئِذٍ البُسرُ والتَّمرُ»[٣٦]. **قُلتُ:** وتَابَعَهُ روحٌ، عَن سَعِيدِ بنِ عُبيدِ الله الجُبيرِيِّ، بِهِ[٣٧]. و**تَابَعهُ حمّادُ بنُ زيدٍ مُتابَعَةً نَازِلَةً، فَرَواهُ عَن** ثابتٍ، عَن أنسٍ ﷺ[٣٨]، وَكذَا أبُو شهابٍ عَبدُ رَبِّهِ بنُ نافِعٍ، عن يُونُسَ، عَن ثابِتٍ البُنانِيِّ، عَن أنسٍ[٣٩]. وابنُ عَلِيّةَ، عَن عبدِ العزيزِ بنِ صُهيبٍ، عَن أنسِ بنِ مالكٍ[٤٠]. ومَالكُ بنُ أنسٍ، عن إسحاقَ بنِ عبدِ الله، عَن أنسِ بنِ مالكٍ[٤١]. ومُعتَمرُ بنُ سُليمانَ التَّيمِيّ، عن أبِيهِ، عَن أنسِ بنِ مالكٍ[٤٢]. ومُسلمُ، عَن هِشَامٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن أنسٍ[٤٣]. وابنُ عليَّةَ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي عرُوبَةَ، عَن قتادَةَ، عن أنسٍ[٤٤]. وابنُ المبارَكِ، عَن حُميدٍ الطَّوِيلِ، عن أنسِ بنِ مالكٍ[٤٥]. وغيرُهم كثِيرٌ. والحاصِلُ: أنَّ أبَا معشرٍ تُوبِعَ فِي هَذا الحدِيثِ مُتَابَعَةً تَامَّةً ونَاقِصَةً، ولَا حَاجَةَ لِلشَّواهِدِ فِيْ تَقوِيةِ الحدِيثِ.

الحدِيثُ الثَّالِثُ: قال ابنُ حجرٍ: "والثَّالثُ عن عُثمانَ عَن عِكرِمَةَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ فِي الحجِّ، أَورَدَهُ بِصيغَةِ التَّعلِيقِ[٤٦]؛ فَقَالَ: قَالَ أبُو كَامِلٍ: حدَّثَنا أبُو مَعشرٍ، عَن عُثمَانَ، فَذكَرَهُ، وَهُو موقُوفٌ، وَبَعضُه مَرفُوعٌ، ولأكثرِهِ شَواهِدُ". وهُو مَا أَخرَجَه البُخارِيُّ بِقَولِكَ: "**١٥٧٢** - وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُتْعَةِ الْحَجِّ فَقَالَ أَهَلَّ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَهْلَلْنَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ اجْعَلُوا إِهْلَالَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَتَيْنَا النِّسَاءَ، وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ، وَقَالَ: مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ **{حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ}** ثُمَّ أَمَرَنَا عَشِيَّةَ التَّرْوِيَةِ أَنْ نُهِلَّ بِالْحَجِّ فَإِذَا فَرَغْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ جِئْنَا، فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ تَمَّ حَجُّنَا، وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى:

﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ إِلَى أَمْصَارِكُمُ الشَّاةُ تَجْزِي فَجَمَعُوا نُسُكَيْنِ فِي عَامٍ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَسَنَّهُ نَبِيُّهُ ﷺ وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرَ أَهْلِ مَكَّةَ قَالَ اللهُ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وَأَشْهُرُ الْحَجِّ الَّتِي ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ وَالرَّفَثُ الْجِمَاعُ وَالْفُسُوقُ الْمَعَاصِي وَالْجِدَالُ الْمِرَاءُ"(٤٧).

قُلتُ: مَادامَ الحدِيثُ أَخرَجَهُ البُخارِيُّ مُعَلَّقًا فَلَيسَ علَى شَرطِهِ إِلَّا أنَّ هذَا الحدِيثَ المعلَّقَ هُو وَحيدُ بَابِهِ، ولم يَتبَعْه الإِمامُ بِشَاهِدٍ ولا مُتَابِعٍ، ولِلحدِيثِ فِي بَعضِ أَلفَاظِهِ مُتابَعاتٌ نَاقِصَةٌ عَن عِكرِمَةَ عَن أنسٍ(٤٨).

ونكتفي بهذه الأمثلة رغم أنني درست الأحاديث التي ذكر ابن حجر أن البخاري أخرجها للشواهد، نحو حديث عمارة بن حرمي في حديث الحوض(٤٩)، وحديث عمران بن حصين في الشفاعة(٥٠)،وحديث خالد بن سعد الكوفي في الحبة السوداء(٥١)، وحديث ابن عباس في يوم عرفة(٥٢).

وبعدَ سردِ هذهِ الأَمثِلَةِ وإلقاءِ نظرةٍ فاحصةٍ في فِعلِ البُخارِيِّ فيها، نجِدُ ظاهِرَةً أخرى مُهِمَّةً تَدُلُّ عَلَى عِنَايَتِهِ بِوَحدَةِ المَخْرَجِ فِي إطارِ انتِقَاءِ الرِّوايَاتِ، وهو مَا عَقَّبَ فيهِ البُخارِيُّ على بعَضِ الأَحادِيثِ التي سَاقَها بِقَولِهِ: "ويُتَابِعُهُ" ثُم يَذكُرُ جملةً مِن المتابَعاتِ للرِّوايةِ المذكُورَةِ وَفقَ وَحدَةِ المخْرَجِ، ولم نَلْحَظْ فِي هَذَا سِياقَ أيِّ شاهِدٍ مِنَ الشَّوَاهِدِ.

ومِمَّا رَصَدْنَاهُ فِيْ فِعلِ البُخارِيِّ فِي صَحِيحِهِ: أنَّ بَعضَ الأَحَادِيثِ التي تَعدَّدَتْ مَخارِجُها فِيهِ كَانَ كُلُّ حدِيثٍ قائِمًا بِذَاتِهِ، وصَحِيحًا وَفقَ رِوايَاتِهِ، دون الحاجة إلى غيره، ومِنَ الأَمثِلَةِ عَلى ذَلِكَ:

الحدِيثُ الأَوَّلُ: حَدِيثُ: "الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ".

- **المخرَجُ الأَوَّلُ:** عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ". أَخْرَجه البُخارِيُّ، ومدارُه الشَّعبيُّ وتعدُّدُ الرِّوايَاتِ عَنهُ، وَمِنْ صَنِيعِ البُخارِيِّ: أنَّه أخرَجَهُ مُتَّصِلًا عَن رَاوِيَينِ عَنِ الشَّعْبِيِّ، ومُعَلَّقًا عَنهُ فِي ذاتِ السِّيَاقِ مِنْ رِوايَةٍ أُخرَى؛ فَلَا حَاجَةَ لِلحَدِيثِ بِالشَّوَاهِدِ (٥٣).
- **المخرَجُ الثَّانِيْ:** عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَالُوا: "يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"، ومَدَارُه عَلى ابنِ أَبِيْ بُردَةَ، وقَد تَعدَّدتِ الرِّوايَاتُ عَنهَا، بِمَا يَجعلُها تَقُومُ بِذَاتِها لَا أَنْ تَعتَمِدَ عَلَى شَاهِدٍ آخَرَ(٥٤).

الحدِيثُ الثَّانِي: حدِيثُ "فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ".

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ مِنْ مَخرَجَينِ، كُلُّ مخرَجٍ مِنهُمَا قَائِمٌ بِذَاتِهِ لَا يَعتَمِدُ فِي التَّصْحِيحِ عَلَى الآخَرَ مِنهُمَا:

- **المخرَجُ الأَوَّل:** مِنْ روايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ" (٥٥).
- **المخرَجُ الثَّانِيْ:** مِنْ روايَةِ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ"(٥٦).

الحدِيثُ الثَّالِثُ: حدِيثُ "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ"

أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ مِنْ مَخارِجَ مُتَعَدِّدَةٍ، كُلُّ مخرجٍ مِنْ هَذِهِ المخَارِجِ دَارَ عَلَى ثِقَاتٍ يُعتَمَدُ عَلَى روايَتِهِم:

- **المخـرجُ الأوَّلُ:** عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْـهَدُوا أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ"(٥٧).
- **المخرجُ الثاني:** عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ، حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ". وقد تَعدَّدَتْ رِوَايَاتُهُ عِندَ الإِمَامِ البُخَارِيِّ فَأَخْرَجَهُ مِنْ رِوَايَتَينِ عَنْ أَنسٍ، وَفِيْ كُلِّ رِوَايَتِهِ مِنهُما مُتَابَعَاتٌ تَامَّةٌ، وَهَذا – يعني– أَنْ لَا حَاجَةَ لِشَواهِدَ تَصحِيحِ هَذَا المخرجِ، فهُو قَائِمٌ بِذَاتِهِ (٥٨).
- **المخرَجُ الثَّالِثُ:** عَن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ". وَمَدارُ هذِهِ الرِّوَايَةِ عَلَى الإِمامِ الزُّهرِيِّ، وَتَعَدَّدتِ الرِّوايَاتُ عَنهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ مِنْ كِبارِ أَصْحَابِه عَنهُ، فهِيَ قَائِمَةٌ بِذَاتِها صَحِيحَةٌ مِن مَخرَجِهَا لَا مِن مَخارِجَ أُخْرَى (٥٩).
- **المخرَجُ الرَّابِعُ:** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ"(٦٠). وقَد رَوَاهُ عَنْ أَبِيْ هُرَيرَةَ عَدَدًا مِنَ الرُّواةِ اتَّفَقُوْا عَلَى رِوَايَتِهِ.

المطلبُ الثَّانِي: الأَسَاسُ الثَّانِي: مَدارُ الرِّوَايَةِ.

مِن أَهَمِّ الأُسُسِ **مدَارِ الرِّوَايَةِ**، فَقَد دَارَتْ أحادِيثُ الصَّحِيحِ على مدَارَاتٍ أَكْثَرَ البُخَارِيُّ مِنَ الإِخْرَاجِ عنها وَالاِعتِمَادِ عَلَيها من الصَّحَابَةِ إِلَى شُيُوخِهِ مِمنْ اختَارَ الرِّوايَةَ عَنهُم.

والمدَارُ: هُو الشَّيخُ الذي كثُرَ تَلاميذُهُ، وتَعَدَّدَتِ الرِّوايَات عَنْهُ، وتَقَعُ المقارنَةُ بين أصحابه لمعرِفَةِ الصَّوابِ والخَطَأِ، الذي قد يتسبب به الشيخ تارة أو التلميذ أخرى.

ويُوضِّحُ الجدوَلُ الآتي مدار الصحابة ممن أكثر البحاري الانتقاء لهم؛ لِتُشَكِّلَ رِوَايَةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ صحَابيًّا ما يصِلُ إِلَى ٧٦ % مِنَ الرِّوَايَاتِ فِيهِ:

الرقم	الصحابي	رواياته في البخاري	النسبة الكلية
.1	أبو هريرة	1053	% 14
.2	عائشة	871	% 11.5
.3	أَنَس بن مالك	843	% 11
.4	عبدالله بن عُمر	818	% 10.8
.5	عبدالله بن عَبَّاس	722	% 9.5
.6	جابر بن عبدالله	309	% 4
		4616	**% 61**
.7	ابن مَسْعُود	267	% 3.5
.8	وسَعْد أبو سَعِيد الخُدْري	201	% 2.6
.9	وعُمر بن الخَطَّاب	161	% 2.1
.10	أبو موسى الأشعري	151	% 2
.11	البَرَاء بن عازِ ب	142	% 1.8
.12	سهل بن سعد	131	% 1.7
.13	وعلي بن أبي طالب	104	% 1.4
		1157	**% 15**
	المجموعة النهائي	**5772**	**% 76**

ولعَلَّ ابنَ المدِينيِّ مِن أوائِلِ مَنْ أصَّل لِلمَدَارِ، فقَالَ رحمه الله: "**تَظَرْتُ فَإِذَا الْإِسْنَادُ يَدُورُ عَلَى سِتَّةٍ:**

فَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: ابْنُ شِهَابٍ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عبد اللَّهِ بْنِ شِهَابٍ، وَيُكَنَّى أَبَا بَكْرٍ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ. **وَلِأَهْلِ مَكَّةَ:** عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ مَوْلَى جُمَحٍ، وَيُكَنَّى أَبَا مُحَمَّدٍ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ. **وَلِأَهْلِ الْبَصْرَةِ:** قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو الْخَطَّابِ، مَاتَ سنةَ سبعَ عَشرَة وَمِائَةٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَيُكَنَّى أَبَا نَصْرٍ مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ بِالْيَمَامَةِ. **وَلِأَهْلِ الْكُوفَةِ:** أَبُو إِسْحَاقَ وَاسْمُهُ عَمْرُو بنُ عبدِ الله بنِ عبيدٍ، وَمَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ مَوْلَى بَنِي كَاهِلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، وَيُكَنَّى أَبَا مَحْمَدٍ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ كَانَ جَمِيلًا. **ثُمَّ صَارَ عِلْمُ هَؤُلَاءِ السِّتِّ إِلَى أَصْحَابِ الْأَصْنَافِ مِمَّنْ صَنَّفَ:**...."[٦١]. لم يُغفِلِ البُخارِيُّ فِي انتِقَاءِ أحادِيثِ الصَّحيحِ مَّا أصلُه ابنُ المدِينيِّ لكنّه لم يَقتصِرْ عَلَيها.

يُظْهِرُ الجدوَلُ الآتي انتقاءَ البُخارِيِّ لِمَنْ ذَكَرهُم ابنُ المدِينيِّ سِوَى حمَّادِ بنِ سَلَمةَ؛ فَإِنَّهَ لَيسَ عَلَى شَرطِ البُخَارِيِّ:

	الرقم	الاسم	الوفاة	عدد الروايات
الطبقة الأولى	١.	قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز	١١٧	٢٧٩
	٢.	محمد بن مسلم بن عبيد الله الزهري	١٢٤	١٢٣٠
	٣.	عمرو بن دينار	١٢٥	٢٠٣
	٤.	عمرو بن عبد الله السبيعي	١٢٦	١٦٢
	٥.	يحيى بن أبي كثير	١٢٩	١٣١
	٦.	الأعمش سليمان بن مهران	١٤٧	٣٧٩
	المجموع			٢٣٨٤
	النسبة			% ٣٢
الطبقة الثانية	٧.	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج	١٤٩	١٨٣
	٨.	معمر بن راشد الصنعاني	١٥٤	٢٣٧
	٩.	سعيد بن أبي عروبة	١٥٦	٥٤
	١٠.	عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي	١٥٥	٦٦
	١١.	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	١٥٩	٣٥٠
	١٢.	شعبة بن الحجاج بن الورد	١٦٠	٧٨١
	١٣.	الوضاح بن عبد الله أبو عوانة اليشكري	١٧٥	١١٤
	١٤.	مالك بن أنس بن مالك	١٧٨	٦٥١
	المجموع			٢٤٣٦
	النسبة			% ٣٢
الطبقة الثالثة	١٥.	عبد الله بن المبارك بن واضح	١٨١	٢٤٢
	١٦.	يحيى بن سعيد بن فروخ القطان	١٩٨	٢٩٥
	١٧.	وكيع بن الجراح بن مليح	١٩٨	٤٧
	١٨.	يحيى بن زكريا بن أبي زائدة	١٨٤	٧
	١٩.	وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ الْأَسَدِيِّ	١٩٨	٣٧
	٢٠.	يحيى بن آدم بن سليمان	٢٠٣	١٧
	المجموع			٦٤٥
	النسبة			%٩

المطلبُ الثَّالثُ: الأساسُ الثَّالِثُ: مَعرِفةُ الأَصحَابِ.

تُعدُّ مَعرفَةُ أصحابِ الرُّواةِ ممنْ دَارَتْ عَلَيهِمُ الرِّوايَةُ وَاحِدةً مِنَ الأُسُسِ البَالِغَةِ الأهمّيةِ فِي انتِقاءِ الإمامِ البُخارِيّ أحادِيثَ الصَّحِيحِ، لَيسَ هَذَا فحَسْبُ بل إنَّ مَنهَجِيَّةَ نُقَّادِ عَصرِ الرِّوَايَةِ بِالجملَةِ تَقُومُ علَى مَعرِفَةِ الأَصحَابِ ومَراتِبِهِمْ، وأهلِ الحِفظِ والرِّضَا مِنهُم مِمَّا يَستَوجِبُ الاِعتِمَادَ عَليهِمْ، والقِياس بِالمقَارَنةِ على مَروِيَّاتهم. "**والأصحابُ**" فِي مَعناهُ العَامِّ هو: "الدَّلَالَةُ عَلَى كُلِّ الرُّواةِ عنِ الشَّيخِ مَهَما اختلَفَ ضبطُهُم، أو تنوَّعَتْ طَبقَاتُهم". وأما معرفة الأصحاب فهي: "المعرِفَةُ المتعلِّقَةُ بِكُلِّ مَا يُبيِّنُ عَلاقَةَ الرَّاوِيْ بِشَيخِهِ، سواءٌ أكَانَ فِيْ الجرْحِ والتَّعدِيلِ أم فِيْ وَاقِعِ رِوايَاتِهِ عَنِ الشَّيخِ، ونَتائِجُ هذِهِ المعرِفَةِ لا بُدَّ أَنْ تؤصِلَنا إِلى بيانِ طبقاتِ الأَصحابِ عنِ الشَّيخ، ولَا يكُونُ ذَلِكَ إلا بِالكَشْفِ عَنْ وَاقِعِ رِوايَتِهِم عنهُ ومعرفةِ صَوابِ رِوايَتِهِمْ مِنْ خَطئِها. وَهَذا مَا طبَّقتُه في البَابِ الثَّانِي مِنْ هَذِه الرِّسالَةِ"[٦٢].

وبِالعَودَةِ إِلى أسس انتِقَاءِ أحادِيثِ الصَّحِيحِ سَنعرِضُ لِبعضِ نَماذِجِ المدَارَاتِ، وكَيفَ انتَقَى الإمامُ البُخارِيُّ لَها، وَقدِ اخترتُ نَمُوذَجًا مِنْ ثَلَاثِ طبَقَاتٍ مُختَلِفَةٍ مِنْ طبقَاتِ الرِّوايَةِ، وكَشَفْتُ اعتِمَادَ البُخَارِيِّ رواية أفضل الأصحاب فِي انتِقَاءِ رِوَايَاتِهم:

النُّموذَجُ الأَوَّلُ: أبُو هَرِيرةَ ﷺ (مِنْ طَبَقَةِ الصَّحابَةِ): أَخرَجَ البُخارِيُّ له (١٠٥٣) رِوايَةً بِالمكَرَّرِ، ويُوضِّحُ الجدول والرَّسم البَيانيُّ الآتِي أَكثَر مَن انتَقَى لهمُ مِنَ الرُّواةِ عَنهُ، وتُمثِّلُ مَا يقرِبُ مِن (٧٠%) مِنَ الرِّوَايَاتِ عَنهِ.

الاسم	عدد الروايات	النسبة
أبو سلمة	151	% 14
سعيد بن المسيب	136	% 13
أبو صالح	93	% 9
همام بن منبه	67	% 6
سَعِيدِ الْمَقْبُرِيّ	49	% 5
ابن سيرين	37	% 3.5
حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ	33	% 3
أَبُو زُرْعَةَ	31	% 3
عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ	28	%2.6
أبو سعيد المقبري	26	% 2.5
الأعرج	25	% 2.4
محمد بن زياد	23	% 2.2
سعد بن عبيد	20	% 1.9
عطاء بن يسار	19	% 1.8
طاوس	16	% 1.5

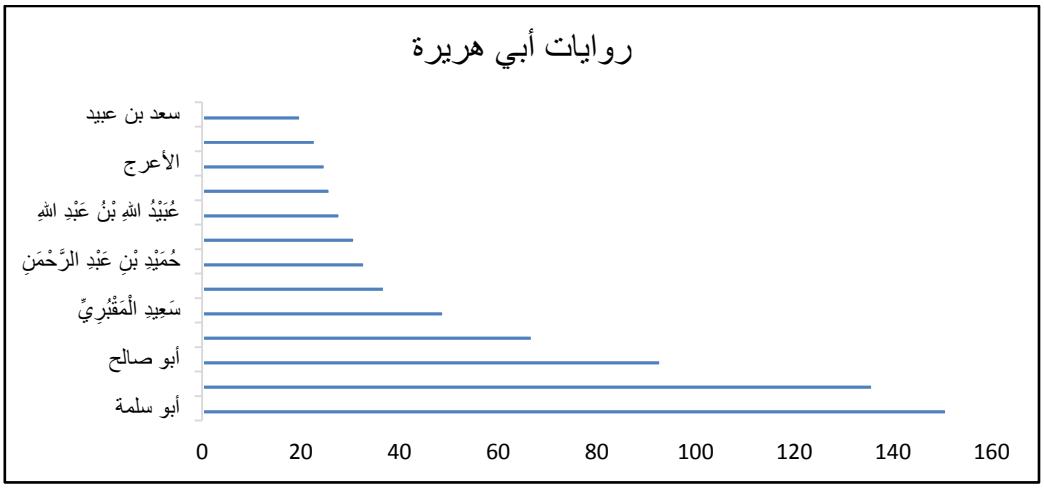

النّموذَجُ الثَّانِيْ: الزُّهْرِيُّ (مِنْ طبقَةِ التَّابِعِينَ): أَخْرَجَ البُخَارِيُّ لِلزُّهْرِيِّ (١٢٣٠) رِوَايَةً بِالمكَرِرِ، ويُوضِّحُ الجدول والرَّسْمُ البَيانيُّ الآتِي أكثَرَ مَنِ انتَقَى لهمْ مِنَ الرُّواةِ عَنهُ، وتُمثِّلُ مَا يَقرُبُ مِن (٩٦%) مِنَ الرِّوَايَاتِ عنه.

الاسم	الوفاة	العدد	النسبة
شعيب بن أبي حمزة	163	218	% 18
يونس بن يزيد الأيلي	160	210	% 17
عقيل بن خالد الأيلي	144	177	% 14
معمر بن راشد الصنعاني	155	143	% 12
مالك بن أنس	179	121	% 10
سفيان بن عيينة	198	89	% 7
صالح بن كيسان	140	66	% 5
إبراهيم بن سعد	185	60	% 5
الليث بن سعد	177	37	% 3
عبدالرحمن بن أبي ذئب	159	22	% 2
الأوزاعي	156	22	% 2
ابن جريج	160	17	% 1.4

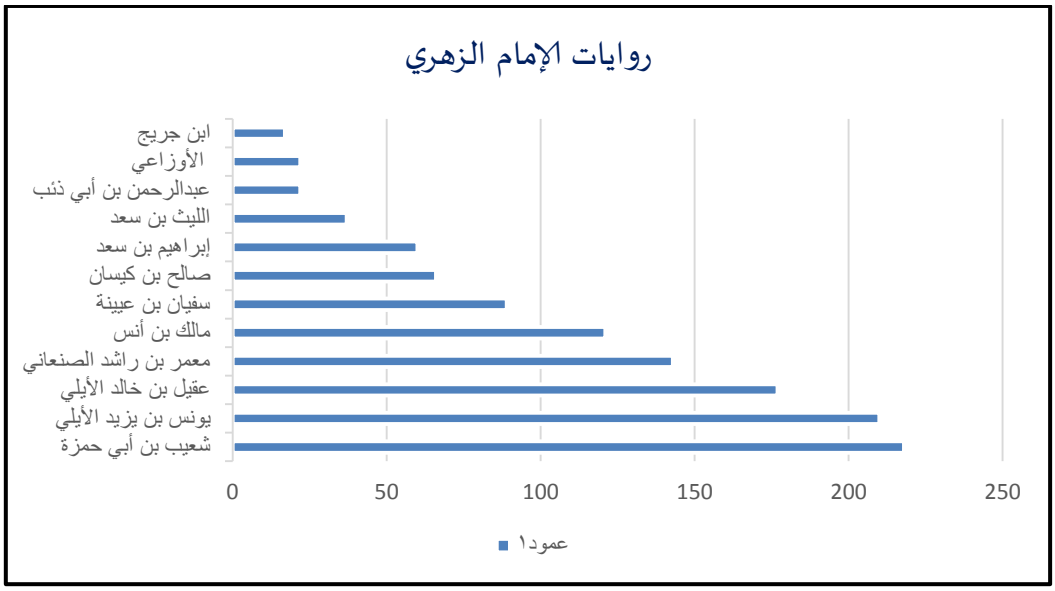

النُّموذَجُ الثَّالِثُ: شُعبَةُ بنُ الحجَّاجِ (مِنْ طَبَقَةِ أتبَاعِ التَّابِعِينَ): أَخرَجَ البُخارِيُّ لِشُعْبَةَ بنِ الحجَّاجِ (٧٨١) روايةً مَعَ المكرَّرِ، يُوضِّحُ الجدول والرَّسْمَ البَيانِيَّ الآتِيْ أَكثر مَنِ انتَقَى لهم مِنَ الرُّواةِ عَنه، وتُمثِّلُ مَا يَقرُبُ مِنْ (٧٩ %) من الرِّوَايَاتِ عَنهُ.

الاسم	العدد	النسبة
محمد بن جعفر	146	% 19
آدم بن أبي إياس	145	% 19
أبو الوليد الطيالسي	79	% 10
سليمان بن حرب بن بجيل	63	% 8
حفص بن عمر الحوضي	44	% 6
يحيى بن سعيد القطان	41	% 5
حجاج بن المنهال	30	% 4
مسلم بن إبراهيم الشحام	30	% 4
عثمان بن جبلة بن أبي رواد	20	% 3
محمد بن عرعرة	18	% 2

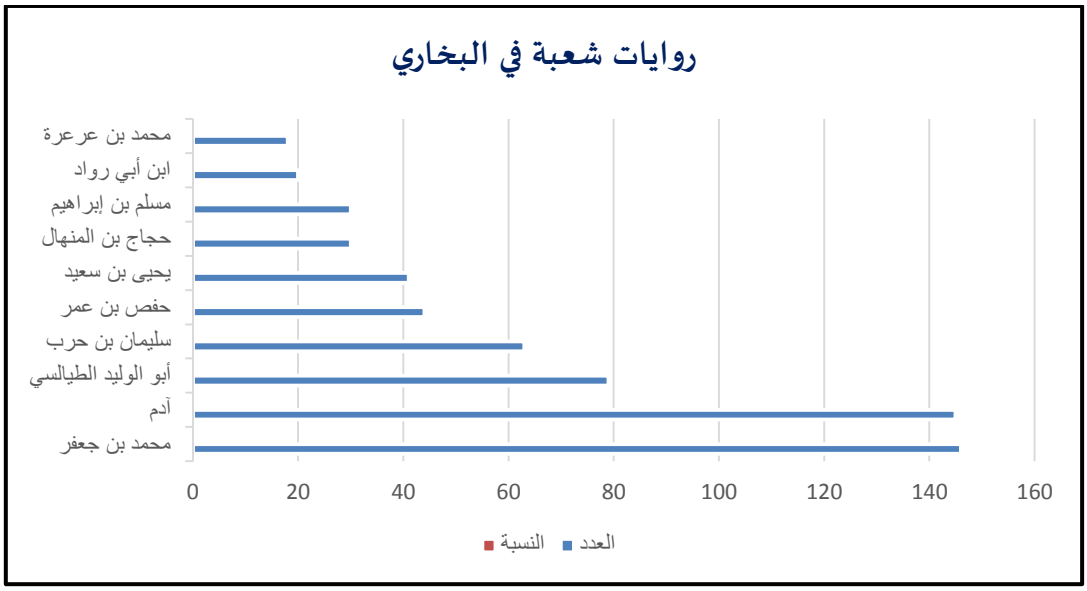

وَفِي ضَوءِ هذِهِ المؤشِّراتِ نَرَى: أنَّ البُخارِيَّ كانَ دَقِيقًا فِي اختِيَارِ هذِهِ المروِيَّاتِ لهؤُلاءِ، وَقد دَارَ الإنتِقَاءُ عَلَى رواية كبارِ أَصحَابِ الرُّواةِ، وأنَّ رِواياتِ بَقِيَّةِ الرُّواةِ عَن هؤُلاءِ المدَاراتِ لا تخرج عَن أُطُرِ التَّوثِيقِ لَدَى النُّقّادِ، كَمَا أنَّ رِواياتِهم لا تُخالِفُ كبار أصحاب الرواة، بل يَدُورُ أغلبُها فِي سِياقِ المتابَعَاتِ.

ويعزز ذلك ما طبقه أحمد السقار على صحيح مسلم، حيث جاء في نتائج بحثه: "معرفة طبقات أصحاب الراوي تساعد في فهم صنيع المحدثين الذين صنفوا في الصحيح في تقديمهم لبعض الرواة على بعض في الشيخ المعين، وكذلك تساعد على معرفة الراوي الملازم والضابط عن الشيخ، وتقديم روايته على غيره عند الاختلاف". وقال: "دقة الإمام مسلم في انتقاء الروايات عن أثبت الرواة في الشيخ ممن نص الأئمة على تقديمهم في الشيخ، فغالب المرويات عن الشيخ في صحيحه يسوقها من طريق أثبت الرواة"[٦٣]. وهذا ما تم اثباته في أسس الانتقاء عند البخاري.

المطلب الرابع: الأسَاسُ الرَّابِعُ: السَّلامَةُ مِنَ الخَطَأ.

كَانَتِ السَّلامَةُ مِنَ الخطأ دَيْدَنَ النُّقَّادِ فِي انتقاء الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ مِنَ الرِّوَايَاتِ وبيانه؛ فحرِصَ البُخارِيُّ فِي انتِقَاءِ أَحَادِيثِ صَحِيحِهِ على هذا الأساس؛ فَلَا تَكَادُ تجِدُهُ انْتَقَى فِي صحيحه حَدِيثًا أَعلَّهُ فِي كُتُبِهِ الأُخرَىٰ، نحوُ: التَّوارِيخُ الثَّلاثَةُ، أو سُؤالَاتُ التِّرمِذِيِّ لَهُ فِي عِلَلِهِ الكَبِيرِ، أو غَيرِها، وَعَلَى هَذَا بَنَى الإمامُ البُخارِيُّ أسسه فِي الإنتِقَاءِ. ويظهر هذا الأساس على وجه الخصوص في انتقاء البخاري أحاديث شيوخه، فقد برع في تمحيص أحاديثهم لا سيما ممن ورد فيهم مقال، قال ابن حجر: "الذينَ انفردَ بهم البخاريُّ ممنْ تُكُلمُ فيهِ أكثرهُمْ مِنْ شيوخهِ الذينَ لَقِيهم، وَعَرَفَ أحوالَهُم، وَاطلع عَلَى أحاديثهم فميّز جيدها مِنْ رديها..... ولا شكَ أنَّ المرءَ أشدّ معرفة بحديثِ شيوخهِ، وبصحيحِ حَدِيثِهم مِنْ ضعيفه،

ممن تقدم عَنْ عصرهم[٦٤]. وقال ابن عبد الهادي: "واعلم أن كثيراً ما يروي أصحاب الصحيح حديث الرجل عن شيخ معين، لخصوصيته به ومعرفته بحديثه وضبطه له، ولا يُخَرِّجون من حديثه عن غيره، لكونه غير مشهور بالرواية عنه، ولا معروف بضبط حديثه، أو لغير ذلك[٦٥] وقال ابن القيم في حق مسلم وانقاء أحاديث الحارث بن عبيد: "وَلَا عَيْبَ عَلَى مسلم فِي إِخْرَاجِ حَدِيثِهِ، لِأَنَّهُ يَنْتَقِي مِنْ أَحَادِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ حَفِظَهُ، كَمَا يَطْرَحُ مِنْ أَحَادِيثِ الثِّقَةِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهِ" [٦٦]. **وليس هذا من خصوصية مسلم بل هو ما سار عليه البخاري أيضًا.** فالناظر في انتقاء البخاري أحاديث بعض شيوخه يقف على هذا الإساس بدقة وعناية بالغة، ونمثل على هذا بانتقاء البخاري أحاديث شيخه إسماعيل بن أبي أويس، والتي كان لها سببا وجيها في تمييز البخاري ما سلم منها من الخطأ وما وقع فيه الوهم، قال البخاري: "قَالَ لِي إِسْمَاعِيْلُ بنُ أَبِي أُوَيْسٍ: "**انْظُرْ فِي كُتُبِي وَمَا أَملِكُهُ لَكَ**، وَأَنَا شَاكِرٌ لَكَ مَا دمتُ حيّاً" [٦٧]، وقال ابْن أبي حاتم سمعت مُحَمَّد بْن إسماعيل: "كَانَ إِسْمَاعِيْلُ بنُ أَبِي أُوَيْسٍ إِذَا انتخبْتُ مِنْ كِتَابِهِ، نَسَخَ تِلْكَ الأَحَادِيْثِ، وَقَالَ: هَذِهِ الأَحَادِيْثُ انْتَخَبَهَا مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ مِنْ حَدِيْثِي"[٦٨]، ومن هنا تفاخر شيخه بهذا: "مَا أَخذَ عَنِّي أَحَدٌ مَا أَخذَ عَنِّي مُحَمَّدٌ، نظرَ إِلَى كُتُبِي، فرآهَا دَارِسَةً، فَقَالَ لِي: أَتَأْذنُ لِي أَنْ أُجدِّدَهَا؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَاسْتَخرجَ عَامَّةَ حَدِيْثِي بِهَذِهِ العِلَّةِ"[٦٩].

وقد اعتنى غير باحث بدراسة تفاصيل رواية البخاري لإسماعيل بن أبي أويس، ومن هؤلاء ياسين الدليمي، يقول في خاتمة رسالته: "لقد كان انتقاء البخاري لاحاديث إسماعيل مبنيًا على تجنب نقاط الضعف التي رصدها العلماء في هذا الرجل المحدث والتي اجماتها في أمرين اثنين: أولا: تجنب البخاري مواضع انفراد إسماعيل في الرواية فقد اتهم بالضعف. ثانيًا: تجنب البخاري الرواية عن إسماعيل من حفظه وذلك لأنه اتهم بخفة في ضبطه إذا روى من صدره"[٧٠]، وتناول عناد الغنانيم شيوخ البخاري الذين ترجم لهم ابن عدي في كتابه: "الكامل في ضعفاء الرجال" ليصل إلى نتيجة مفادها: "فقد تبين أنه لم يكن يروي عنهم عمومَ ما رووه على سبيل الاحتجاج، وإنما كان يروي عن بعضهم مقرونًا بغير، وعن بعضهم الآخر الشيء القليل مما كان ينتقيه من صحيح حديثه" [٧١].

المطلبُ الخامس: الأَسَاسُ الخامِسُ: المتابَعاتُ ووسَائِلُها المختَلِفَةُ.

اعتَمَدَ الإمامُ البُخارِيُّ المتابَعاتِ كأسَاسٍ مِن أُسُسِ انتِقَاءِ الرِّواياتِ، لكنْ لَيسَ لِلثِّقَاتِ منَ الرُّواةِ أو مِمَّنْ هُم مِن أَهلِ الحفظِ والرِّضَى فقط، بَل لِبَعضِ الرُّواةِ مِنَ الضُّعفاءِ، أو لِلحَالَاتِ التي يُظَنُّ بها الضّعفُ، فَجَاءَتِ المتابَعاتُ؛ لِتبيِّنَ الصَّوابَ فِي رِوايَاتِ هؤُلاءِ مِمّا جَعَلَ البُخَارِيَّ، يَنتَقِي مِنْ رِوَايَاتِهِم. وَقَد ذكَرَ البُخارِيُّ بَعضَ هؤلاءِ فِي كِتَابِهِ الضَّعفاء، وَأخرَجَ لهم فِيْ الصَّحِيحِ في المتابَعَاتِ نحوُ: **عطاءِ بنِ السَّائِبِ:** ذكرَهُ البُخَارِيُّ فِيْ الضُّعَفَاءِ [٧٢] واتَّفَقَتْ كَلِمَةُ النُّقَّادِ عَلَى ضَعْفِهِ فِي الإِختِلَاطِ؛ فوثَّقَهُ القَطَّانُ وابنُ سَعدٍ والنَّسائِيُّ والعَجلِيُّ ويَعقُوبُ بنُ سُفيانَ والسَّاجي والطَّبرانيُّ في القَدِيمِ، وأحمُد. **ووصفَه بالإختِلَاطِ:** ابنُ عُيَينةَ والقَطَّانُ وأحمدُ وابنُ معينٍ، وقَالَ: "وجَميعُ مَنْ سَمِعَ مِنْ عَطَاءٍ سَمِعَ مِنْهُ فِيْ الإختِلَاطِ إِلَّا شُعبَةَ والثَّورِيّ"، وأبُو حاتِمٍ والعَجلِيّ وقَالَ: "إِلَّا أنَّ عَطاءً بِأخَرَةَ كانَ يتَلَقَّنُ إذا لُقِّنُوهُ فِيْ الحدِيثْ"، وقَد نبَّهَ: أنَّ هشيمًا سَمِعَ مِنهُ بعدَ الإختِلَاطِ، وابنُ عدِيٍّ وَقَالَ: "مَن سمِع مِنه بَعدَ الاختِلاطِ في أحادِيثِهِ بعض النَكِرَةِ "، وابن

حِبان، وقال: "وَكانَ اختَلَطَ بأَخَرَةَ، ولم يُفحِشْ حَتَّى يَستَحِقَّ أن يَعدِلَ به عَن مَسلِكِ العُدولِ بَعَد تقدُّمِ صِحَّةِ بيانِه في الرِّوايَاتِ[٧٣]. وقَد أَخْرَجَ لَه البُخارِيُّ حَدِيثًا واحِدًا مِن رِوايَةِ هشيمٍ عنه، وَقَد سمع مِنهُ بَعدَ الاختِلاطِ[٧٤]، لكنَّ البُخارِيَّ انتَقَى هَذَا الحدِيثَ مِن مُتابَعَتِهِ رِواية أبي بِشرٍ فِي سَعيدِ بنِ جُبيرٍ، وأبُو بِشرٍ مِن أثبَتِ النَّاسِ فِيْ سَعِيدِ بنِ جُبيرٍ –كما قالَهُ ابن حَجَرٍ[٧٥]. **والحقِيقَةُ:** أنْ لَا حَاجَةَ لِلبُخارِيِّ إلى روايةِ عطاءٍ إلَّا أنّه يُقرِّرُ مَنهجًا نَقدِيًّا صرفًا في صِحَّةِ أحادِيثِ الضُّعفَاءِ إذَا مَا تأكَّدَ للنَّاقِدِ سَلامَتُها مِنَ الخَطَأِ. والحقِيقَةُ –فِيما أعلَمُ– والله أعلمُ: أنَّ حاجَةَ عطاءٍ للبُخارِيِّ أكثرُ مِنْ حَاجَةِ البُخارِيِّ لِروايَتِه، ولكنَّ الإمامَ البُخاريَّ بِهذَا أَرادَ أَن يُؤَصِّلَ تَطبِيقِيًّا لمنهَجِ النُّقَّادِ الذِي لَا يَعتَمِدُ على الأَحكَامِ الأَغلَبِيَّةِ عَلَى الرُّواةِ، بَل يُنظَرُ بِعَينِ النَّقدِ لِلمَرْوِيَّاتِ، فعَطَاءٌ هَنا أَصَابَ وَلم يُخطِئْ، وَتَابَع، ولم يُخالِفْ أو يتفَرَّد، فتأكَّد بجُملَةِ ذلِكَ عَدَمُ وُجُودِ العِلَّةِ مما –يَعنِي– أنَّ حَدِيثَه هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وبِنَحوِه صنع البخاري مع مرويات زُهيرِ بنِ محمّدٍ الخُراسَانِيِّ[٧٦]، وعبادِ بنِ راشِدٍ الذي ذكَرَهُ فِي الضُّعفَاءِ[٧٧].

وَقَدِ اعتَمَدَ البُخارِيُّ في تَصحِيح بَعضِ رِوايَاتِ المختَلِطِينَ ممَّنْ سَمِعَ عَنهم بعدَ الاختِلاطِ دُون الرُّواةِ ممَّنْ ذِكرَهُم فِيْ الضُّعفَاءِ، على وجود المتَابَعَاتِ، ممَّا يُؤَكِّدُ أهمّيّةَ أساسِ المتابَعَاتِ فِي انتِقَاءِ الرِّوايَاتِ. ومِنْ أَوضَحِ الأَمثِلَةِ فِي ذَلك مَا صَنَعهُ البُخارِيُّ فِي انتِقاءِ حَدِيثِه عَن **سعيدِ بن أبي عرُوبَةَ:** قَالَ ابنُ حجَرٍ فِيهِ: "أَخْرَجَ عَمَّنْ سَمِعَ مِنهُ بعدَ الاختِلاطِ قَلِيلًا: كـ: مُحمَّدِ بنِ عبدِ الله الأَنصَارِيِّ[٧٨]، وروحِ بنِ عبادٍ[٧٩]، وابنِ أَبِي عدِيٍّ[٨٠]، فإِذَا أَخرَجَ مِن حَدِيثِ **هؤُلاءِ انتَقَى مَا تَوافَقُوا عَلَيه**"[٨١]. وَقَالَ العَجلِيُّ: "روَى عَنِ ابنِ أَبِي عرُوبَةَ فِيْ الاختِلَاطِ يَزيدُ بنُ هَارُونَ، وابنُ المبارَكِ [٨٢]، وابنُ أَبِي عدِيٍّ[٨٣]"[٨٤].

المطلب السادس: الأُسُسُ المتَبَقِّيَةُ: وهي:

الأَسَاسُ السَّادِسُ: الحاجَةُ الفِقهِيَّةُ: وهَذَا أَسَاسٌ مُهِمٌّ فِي مَعرِفَةِ انتِقَاءِ الأَحَادِيثِ دَاخِلَ إِطَارِ الصِّحَّةِ، ذلِكَ: أَنَّ البُخَارِيَّ رَاعَى: أَنْ يَنتَقِيَ مِنَ الأَحَادِيثِ مَا يُنَاسِبُ اختِيارَاتِه الفِقهِيَّةَ القَائِمَةَ عَلَى الاِجتِهَادِ، وَمَا تَضَمَّنَتْه تَرَاجِمُ أبوابِهِ مِنَ الفِقْهِ، وَيصعُبُ فِي هَذا البَحثِ وقَد طَالَتْ مَبَاحِثُهُ، تَنَاوَل هذَا الأَسَاسَ بمزِيدٍ مِنَ التَّفصِيلِ.

الأَسَاسُ السَّابِعُ: عَدَمُ استِيعَابِ الصَّحِيحِ: وَمِنَ الأُسُسِ التي أَثَّرَتْ فِي انتِقَاءِ البُخارِيِّ أَحادِيثَهُ: مَا صرَّحَ فِيهِ بِنفسِهِ فِي عُنوانِ الصَّحِيحِ: أنَّه مُختَصرٌ، وكَذَا ما أَفصَح عَنهُ بِقَولِهِ: "ما أَدخَلتُ فِي كِتابي "الجامع" إلَّا مَا صَحَّ، وتركتُ مِن الصَّحِيحَ حتَّى لا يَطُولَ"[٨٥]، وقال: "لم أخرِّجْ فِي هَذا الكِتَابِ إلَّا صَحِيحًا، وَمَا تَركتُ مِنَ الصَّحِيحِ أكثَرُ " [٨٦].

الخاتمة:

وَفِي خِتَامِ هَذَا البَحْثِ: نُجِيبُ عَن السُّؤالِ الذِيْ انطَلَقَتِ الدِّرَاسَةُ لِلإِجَابَةِ عَنه: هَلْ لِلبُخارِيِّ مَنهَجٌ واضِحٌ فِيْ انتِقَاءِ رِوَايَات صَحِيحِه؟ ومَا الأُسُسُ التي بَنَى عَلَيها هَذَا المنهَجَ؟

ونرصد **النتائج** الآتية:

أولًا: بنَى الإمَامُ البُخارِيُّ صَحِيحَهُ عَلَى أُسُسٍ وَاضِحَةٍ وَمعَالِم بَيِّنَةٍ فِي انتِقَاءِ الرِّوَايَاتِ ضِمْنَ مَنهَجِيَّةٍ مُتَّزِنَةٍ فِيْ مَفَاهِيمِ الضَّبطِ، والبِنَاءِ الطَّبَقِيِّ.

ثانيًا: ارتكزت منهجية الانتقاء لدى البخاري على جملة من الأسس منطقية ودالة على صحة الأداء وحسن التوظيف.

ثالثًا: تُعد وحدة المخرج والمدار من أهم الأسس التي بنى عليها البخاري انتقاء الروايات.

رابعًا: غاص البخاري في أعماق طبقات أصحاب الرواة وانتقى رواية المقدم في شيخه، واعتمدها أساسًا في اختيار بقية الروايات مما وافقها.

خامسًا: كان لمعرفة البخاري الوثيقة بشيوخه لا سيما ممن ورد فيهم مقال أكبر الأثر في انتقاء أحاديثهم ممن تأكد له سلامتها من الخطأ.

سادساً: إن الوقوف على المتابعات وأدواتها يكشف لنا أسرار انتقاء البخاري لروايات بعض من وصف بالضعف، ذلك أن البخاري لم يعتمد رواية ضعيف أصلا في كتابه؛ حيث انتقى لهم في المتابعات لبيان ضبطهم لها من ناحية، وللتأصيل النقدي في أمثال تلك الروايات.

التوصيات:

يوصي الباحث في ضوء هذا البحث بالآتي:

١. استمرارية الأبحاث العلمية النقدية للكشف عن أسرار الصنعة النقدية للإمام البخاري.
٢. إفراد الدراسات التفصيلية لمدارات الرواية عند الإمام البخاري في صحيحه وبيان آليات الانتقاء فيها.
٣. الوقوف على القضايا الاصطلاحية في ضوء التطبيقات النقدية لنقاد عصر الرواية.

الهوامش:

(١) مسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١)، **الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٥م، المقدمة، باب النَّهْيِ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنِ الضُّعَفَاءِ، ح٢١.

(٢) ينظر: عبدالسلام أبوسمحة، "**منزلة الحديث الضعيف ظاهرًا المنجبر حكمًا وقرائن جبره**"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج٨، ع١، ٢٠١٣م.

(٣) البيهقي، أحمد بن الحسين، (ت: ٤٥٨هـ)، **رسالة البيهقي إلى الجويني**، تحقيق: فراس مشعل، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م(ط١)، ص٦٨.

(٤) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت: ٦٤٣)، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٤٠.

(٥) ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد (ت: ٧٩٥)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام سعيد، الزرقاء، مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م(ط١)، ج٢، ص٥٧٥.

(٦) ابن حجر، أحمد بن علي (ت:٨٥٢هـ)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع المدخلي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م(ط١)، ج١، ص ٤٨٠.

(٧) ابن حجر، أحمد بن علي (ت:٨٥٢هـ)، **نزهة النظر**، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق، مطبعة الصباح، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، (ط٣)، ص٣٧-٣٨.

(٨) **الصنعاني**، محمد بن إسماعيل(ت:١١٨٢هـ)، **توضيح الأفكار**، تحقيق: محمد محي الدين، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ١٣٦٦هـ/١٩٤٦م، ج١، ص١٩٤.

(٩) يُنظَرُ: عبدالسلام أبوسمحة، "**الحازمي وطبقاتُه، دِراسةٌ نقدِيَّةٌ فِي البِناءِ الطَّبقِيِّ للرُّواةِ عَن شُيوخِهِم، مِن خِلالِ كتابِهِ "شُرُوطُ الأَئِمَّةِ**"، والمنشُورُ في مجلَّة الجامعةِ الأَسمَرِيَّةِ، العدد: ١٥، في العام: ٢٠١٠، ص٦١-١٠٠.

(١٠) ابن رجب الحنبلي، **شرحُ عِلَلِ التِّرمِذِيّ**، ٦١٥/٢-٦١٨.

(١١) النسائي، أحمد بن شعيب (ت: ٣٠٣هـ)، **الضعفاء والمتروكين ومعه الطبقات**، تحقيق: محمود زايد، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦هـ(ط١)، ص ٢٧٣-٢٧٦.

(١٢) محمود أحمد رشيد، **انتقاء المرويات أو الانتخاب عند المحدثين مفهومه، ودوافعه، وأنواعه، وصوره**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج (٩)، ع (١)، ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م، ص١٧٩-١٩٥.

(١٣) ابن حجر، أحمد بن علي (ت:٨٥٢هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ/١٩٩٤م، ج١، ص٣٨٤.

(١٤) ابنُ حجرٍ، **فتح الباري**، ج١، ص٤٠٧.

(١٥) البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي(ت:٢٥٦هـ)، **الجامع الصحيح** مع شرحه فتح الباري، تحقيق: عبد العزيز بن باز، معتمداً ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٣، كتاب الأدب، باب قول الرجل للرجل اخسأ، ح: ٦١٧٢. وأخرجه: الطبراني، سليمان بن أحمد (ت:٣٦٠)، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله غيره، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ، **ج٦، ص١٧٢، ح: ٦١٠٧. وله: المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٩٨٤م(ط٢)، ج١٢، ص١٦١، ح: **١٢٧٦٣**.

(١٦) الطبراني، **المعجم الأوسط**، ج٦، ص١٧٢.

(١٧) **ينظر ترجمته وأقوال النقاد:** يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، **التاريخ (رواية الدوري)**، تحقيق: أحمد نور سيف، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م(ط١)، ج٣، ص٣٤٩. العجلي، أحمد بن عبد الله (ت: ٢٦١هـ)، **معرفة الثقات**، تحقيق: عبد العليم البستوي، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م (ط١)، ج١، ص٤١٩. أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم (ت:٢٦٤هـ)، **الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي**، تحقيق: سعدي الهاشمي، المدينة النبوية، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ج٣، ص٨٧٦. أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥هـ)، **سؤالات أبي عبيد الآجري**، تحقيق: محمد العمري، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م(ط١)، ص٣٠٢. النسائي، **الضعفاء**، ص١١٧. ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، حيدر آباد، دار

المعارف العثمانية، ج٤، ص٢٦٤. ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، **المجروحين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٢، ج١، ص٣٤٤. الدارقطني، علي بن عمر (ت: ٣٨٥هـ)، **سؤالات أبي عبدالله بن بكير**، تحقيق: علي حسن، عمان، دار عمار، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م(ط١)، ص١. ابن شاهين، عمر بن أحمد (ت: ٣٨٥هـ)، **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م(ط١)، ص١٠١الذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، **المغني في الضعفاء**، تحقيق: نور الدين عتر، الدوحة، ٢٠٠٦م، ج١، ص٢٧٣، وله: **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي البجاوي، بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م(ط١). علاء الدين مغلطاي (ت: ٧٦٢هـ)، **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق: عادل بن محمد وغيره، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م(ط١)، ج٥، ص٤٢٧. ابن حجر، أحمد بن علي (ت:٨٥٢هـ)، **تهذيب التهذيب**، الهند، دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ(ط١)، ج٤، ص١١٥.

(١٨) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٤، ص١١٥.

(١٩) ابن عدي، عبد الله بن عدي (ت:٣٦٥)، **الكامل في الضعفاء**، تحقيق: يحيى غزاوي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م (ط٣)، ج٤، ص٣٥٠.

(٢٠) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، ج١، ص٢٧٣.

(٢١) حديث: "**اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ...**". أخرجه البخاري عن أبي رجاء، انظر: كتابَ بدءِ الخلقِ، بابُ ما جاءَ في صِفةِ الجنَّةِ، وأنَّها مخلُوقةٌ، ح: ٣٢٤١، وكرَّره في كِتَابِ الرِّقَاقِ، بابُ فَضلِ الفَقرِ، ح: ٦٤٤٩، وبَيَّنَ أنَّ صَخرًا وأيوبَ وحمّادَ بنَ أبي نجيحٍ تَابَعَاه، وأَخرَجَ مُتابَعَةَ عَوْفٍ له في: كِتَابِ النِّكَاحِ، بابُ كفرانِ العَشِيرِ، ح: **٥١٩٨**. وحَدِيثُ: "**أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ فَأَدْلَجُوا..... الحديث**". أَخْرَجَه: عَن سَلمٍ فِيْ كِتابِ المناقِبِ، بَابُ عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ، ح: ٣٥٧١، ومُتابَعةَ عوفٍ له عَن أبي رجاءٍ، كتابُ التَّيمُّم، بابُ الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، ح: ٣٤٤، وكرَّرَهُ في كتابِ التَّيمُّمِ، ح: ٣٤٨.

(٢٢) البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي(ت:٢٥٦هـ)، **التاريخ الكبير**، بيروت، دار الفكر، ج٦، ص٤١٠.

(٢٣) الحاكم، محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥هـ)، **سؤالات السجزي**، تحقيق: موفق عبد القادر، بيروت، دار الغرب، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م(ط١)، ص ١٤٦

(٢٤) ابنُ حجرٍ، **فتحُ الباري**، ج١، ص٤٥٠.

(٢٥) **تخريجُ الحديث: رواه إسماعيل بنُ عليّةَ عن يَحيى**، انظُر: البخاري، **الصَحيحُ**، كتابُ البُيوعِ – بابُ بيعِ الذَّهَبِ بِالذَّهب، ح:**٢١٧٥**. **ورواه عنه عباد بن العوام عن يحيى**، انظر: البخاري، **الصَحيحُ**، كتاب البيوع، بَابُ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ يَدًا بِيَدٍ، ح:**٢١٨٢**. مسلم، **الصحيح**، كتابُ البُيوع، بابُ النَّهيِ عَنْ بيعِ الوَرقِ بِالذَّهبِ، ح: **١٥٩٠**. **ورَواهُ مسدَّدٌ عَن يَحيى**، انظُر: ابن حبان، محمد بن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤–١٩٩٣(ط٢)، كتابُ البُيوعِ، بابُ الرِّبا، ح: **٥٠١٤**. **ورَواهُ وهيبٌ عن يَحيى**، انظُر: **ابن أبي شيبة**، عبد الله بن محمد (ت:٢٣٥هـ)، **المصنف**، تحقيق: كمال الحوت، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ(ط١)، كِتَابُ البُيُوع والأَقضِيةِ، مَنْ قَالَ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، والفِضَّة بِالفِضَّةِ، ح: ٢٢٩٤٥. **ورواهُ ابنُ عليّةَ عَن يحيى**، انظُر: الشيباني، أحمد بن حنبل(ت:٢٤١هـ)، **المسند**، جمعية المكنز الإسلامي، دار المنهاج، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م(ط١)، ح: **٢٠٧٢٣**، **وكرَّرَه: ٢٠٨٢٦**. **ورواه يحيى ابنُ أبي كثيرٍ عن يحيى**، انظُر: مسلم، **الصحيح**، كِتابُ البُيُوعِ، بابُ النَّهيِ عَنْ بَيعِ الوَرقِ بِالذَّهَبِ، ح: ١٥٩٠، والطَّبرانيُّ، المعجَمُ الأوسط، ح: ٤٦٥١، و**مسند الشاميين**، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة،

١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م(ط١)، ج٤، ص٩٠، والبزار، أحمد بن عمرو(ت:٢٩٢هـ)، **البحر الزخار**، تحقيق: محفوظ الرحمن، المدينة، مكتبة العلوم والحكم،١٩٨٨م(ط١)، ح: ٣٦٣٤. **ورواهُ عبادةُ وعبدُ العزيزِ بنِ المختارِ** عن ابنِ أبي إسحاق، انظر: الطحاوي، أحمد بن محمد(ت: ٣٢١هـ)، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زهري النجار، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م(ط١)، كتابُ الصَّرفِ، بابُ الرِّبَا، ح: ٥٧٧٧.

(٢٦) أخرَجَه: النسائي، أحمد بن شعيب (ت: ٣٠٣)، **السنن الكبرى**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م(ط١)، كتابُ البُيوعِ، بيعُ الفِضَّةِ بِالذَّهَبِ وبيعُ الذَّهَبِ بِالفِضَّةِ، ح: ٦١٢٧. وله: **السنن الصغرى**، تحقيق: خليل شيحا، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م(ط١)، كِتابُ البُيُوعِ، بابُ بيعِ الفِضَّةِ بِالذَّهَبِ، ح: **٤٥٩٣**.

(٢٧) أَخرَجَه: مسلم، **الصحيح**، كِتابُ البُيوعِ، بابُ النَّهيِ عَنْ بيعِ الوَرقِ بِالذَّهبِ دينار، ح: ١٥٩٠، والطَّبرانيّ، **المعجمُ الأوسط**، ح: ٤٦٥١، ولَه: **مُسندُ الشَّامِيِّينَ**، ج٤، ص٩٠، والبزّارُ، المسنَدُ، ح: ٣٦٣٤.

(٢٨) النَّسائِيُّ، **السُّنَنُ الكُبرَى**، كِتَابُ الْبُيُوعِ، بَيْعُ الْفِضَّةِ بِالذَّهَبِ، وَبَيْعُ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ، ح: ٦١٢٧.

(٢٩) البزار، المسند، ح: ٣٦٣٤.

(٣٠) الشيباني، أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله عباس، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٢ هـ(ط٢)، ج٣، ص٢٧، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٩، ص١٢٥، العجلي، **الثقات**، ج٢، ص٣٤٧، ابن سعد، محمد بن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م(ط١)، ج٧، ص٢٥٤، ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ) **الثقات**، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م(ط١)، ج٥، ص٥٢٤، العقيلي، محمد بن عمرو (ت: ٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: مازن السرساوي، مصر، دار ابن عباس، ٢٠٠٨م، (ط٢)، ج٤، ص٣٩٩، الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٤، ص٣٦١، ابن حجر، أحمد بن علي (ت:٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: صغير أحمد شاغف، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٦هـ(ط١)، ص٧٥٠١.

(٣١) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٥٤.

(٣٢) يحيى بن معين(ت: ٢٣٣هـ)، **معرفة الرجال (رواية ابن محرز)**، تحقيق: محمد القصار، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م(ط١)، ص٨٧، ج١. ابن أبي حاتمٍ، **الجرحُ والتّعدِيلُ**، ج٩، ص٢٣٥. ابن حبان، **الثقات**، ج٧، ص٦٣٧. الذّهبي، **الضّعفاءِ**، ص٤٤٩. ابنُ حجرٍ، **التَّهذيبِ**، ج١١، ص٤٣٠. ابنُ حجرٍ، **التقريبُ**، ص ٦١٢.

(٣٣) البُخارِيُّ، **الصَّحيحُ**، كتابُ الطِّبِّ، بابُ الشَرطِ فِي الرّقيَةِ بِقَطيعٍ مِنَ الغَنَمِ، ح: ٥٧٣٧.

(٣٤) **الدارقطني**، علي بن عمر (ت: ٣٨٥)، **السنن**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م(ط١)، كتاب البيوع، باب الجعالة، ح: ٣٠٣٨.

(٣٥) **ينظر التخريج**: ابن خزيمة، محمد بن إسحاق (ت:٣١١هـ)، **الصحيح**، تحقيق: ماهر الفحل، الرياض، دار الميمان، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م (ط١)، كتاب الجمعة، جماع أبواب الغسل للجمعة، ح: ١٧٦٠. ابن حبان، **الصحيح**، كتاب الطهارة، باب غسل الجمعة، ح: ١٢٢٢. الدارقطني، علي بن عمر (ت: ٣٨٥)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م(ط١)، ج٦، ص١٤٧، **الحاكم**، محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: يوسف المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، كتاب الجمعة، من غسل وغدا، ح: ١٠٤٤. **وينظر الترجمة**: ابنُ أبي حاتم، **الجرحُ والتّعدِيلُ**، ج٩، ص٩٤. ابن حبّان، **الثّقاتُ**، ج٩، ص٢٣٧. الدارقطني، علي ابن

عمر (ت: ٣٨٥)، **سؤالات البرقاني**، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، باكستان، كتب خانه، ١٤٠٤هـ(ط١)، ص ٦٩. ابن حجر، **التقريب**، ص٥٦٩.

(٣٦) البخاري، **الصّحيح**، كتاب الأشربة، باب نزل تحريم الخمر وهيَ من البُسرِ والتَّمرِ، ح: ٥٥٨٤.

(٣٧) أبو يعلى، أحمد بن علي (ت:٣٠٧هـ)، **المسند**، تحقيق: حسين سليم، دمشق، دار المأمون، ١٣٩٦هـ (ط١)، ح: ٤١٥٧.

(٣٨) البخاري، **الصَّحيح**، كتابُ المظالم والغَصبِ، بابُ صبِّ الخمرِ فِي الطَّرِيقِ، ح: ٢٤٦٤، وكتابُ تفسيرِ القُرآن، بابُ ﴿ليس على الذِينَ آمنُوا وعمِلُوا الصَّالحاتِ جُناحٌ....﴾، ح: ٤٦٢٠، ومُسلِم، **الصَّحيح**، كتابُ الأشربةِ، بابُ تحرِيم الخمرِ، ح: ١٩٨٠.

(٣٩) البُخارِيُّ، **الصَّحيحُ**، كتابُ الأَشربةِ، بابُ الخمرِ مِنَ العِنَبِ، ح: ٥٥٨٠.

(٤٠) البُخارِيُّ، **الصَّحِيحُ**، كتابُ تفسِيرِ القرآنِ، بابُ قولِه: ﴿إنما الخمرُ والميسِرُ والأنصابُ والأزلامُ رجسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيطانِ﴾، ح: ٤٦١٧. ومسلِمٌ، **الصَّحيح**، ج٣، ص١٥٧٠، كتاب الأشربة، بابُ تحرِيمِ الخمرِ، ح: ١٩٨٠.

(٤١) البخاري، **الصَّحيح**، كتاب الأشربة، بابُ نزلَ تحريمُ الخمرِ، ح: ٥٥٨٢. وكتابُ أخبارِ الآحَادِ، بابُ ما جاءَ فِيْ إجَازَةِ خبرِ الوَاحِدِ، ح: ٧٢٥٣. ومُسلمٌ، الصَّحِيحِ، كِتابَ الأَشْرِبة، بابُ تحرِيمِ الخمرِ، ح: ١٩٨٠.

(٤٢) البُخارِيّ، **الصَحيح**، كتاب الأشربة، باب نزل تحريمُ الخمرِ، ح: ٥٥٨٣، وكتابُ الأشربةِ، بابُ خِدمَةِ الصِّغَارِ الكِبارَ، ح: ٥٦٢٢. ومسلمٌ، **الصَّحيح**، كتابُ الأشربَةِ، بابُ تحرِيمِ الخَمْرِ، ح: ١٩٨٠. وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، **السّنن**، كتابُ الأشربةِ، ذِكرُ الشَّرابِ الذِي أُهَرِيقَ بِتحرِيمِ الخَمرِ، ح: ٥٥٤١.

(٤٣) البخاري، **الصَّحِيح**، كتابُ الأشربةِ، بابُ مَنْ رَأَى أَلَّا يخلِطَ البُسرَ والتَّمرَ إذا كانَ مُسْكِرًا، ح: ٥٦٠٠

(٤٤) مسلمٌ، **الصَّحيحُ**، كتابُ الأشربةِ، بابُ تحرِيمِ الخمرِ، ح: ١٩٨٠.

(٤٥) النَّسائِيُّ، **السُّنن**، كتابُ الأَشربة، ذِكرُ الشَّرابِ الذِي أُهَرِيقَ بِتَحرِيمِ الخَمرِ، ح: ٥٥٤١.

(٤٦) البُخارِيُّ، **الصَّحيحُ**، كتابُ الحجّ، بابُ قولِ الله تعالى: ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾، ح: ١٥٧٢.

(٤٧) المصدر السابق.

(٤٨) انظُر فِي ذَلِكَ: حديثٌ يَروِيهِ ابنُ أَبِي شَيبةَ، المصنف، كتابُ المناسِك، قولُه: -تعالى- الحجُّ أشهرٌ معلُوماتٌ ما هذهِ الأشهُرُ، ح: ١٣٨٠٧.

(٤٩) ابنُ حجرٍ، **فتحُ البَارِي**، ج١، ص٣٩٦.

(٥٠) المصدر السابق، ج١، ص٣٩٧.

(٥١) المصدر السابق، ج١، ص٤٠٠.

(٥٢) المصدر السابق، ج١، ص٣٨٨.

(٥٣) البُخارِيُّ، **الصَّحيحُ**، كِتابُ الإيمانِ، بَابٌ الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، ح:١٠.

(٥٤) المصدر السابق، ح:١١

(٥٥) المصدر السابق، كتابُ الإيمانِ، بَابُ حُبِّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ، ح: ١٤.

(٥٦) المصدر السابق، ح: ١٥.

(٥٧) البُخارِيُّ، **الصَّحيحُ**، كِتابُ الإيمانِ، بابٌ فَإِنْ تَابُوا وأَقَامُوا الصَّلَاةَ وآتُوا الزكَّاةَ فخَلُّوا سَبِيلَهُم، ح: ٢٥.

(٥٨) المصدر السابق، كتابُ الصَّلاةِ، بَابُ فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ، ح: ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣.

(٥٩) المصدر السابق، كتابُ الزكَّاة، بابُ وجُوبِ الزكاةِ، ح: ١٣٩٩، وبابُ أخذِ العِناقِ فِي الصَّدَقَةِ، ح: ١٤٥٦، وفِي كِتَابِ استِتَابَةِ المُرتدِّينَ والمعانِدِينَ وقِتالِهم، بابُ قتلِ مَن أبَى قَبُولَ الفَرائِضِ، ح: ٦٩٢٤، وفِي كِتَابِ الاِعتِصَامِ، بابُ الاِقتِدَاءِ بسُنَنِ رسُولِ الله ﷺ ح: ٧٢٨٤.

(٦٠) المصدر السابق، كتابُ الجِهادِ والسيرِ، بَابُ دُعاءِ النَّبيِّ ﷺ النَّاسَ إِلَى الإِسلَامِ، ح: ٢٩٤٦.

(٦١) ابن المديني، علي بن عبد الله (ت: ٢٣٤هـ)، **العلل**، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، حلب، دار الوعي، ١٩٨٠م، ص٦.

(٦٢) عبد السلام أبوسمحة، **معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل**، بيروت، دار النوادر، ٢٠١٢م(ط١)، ج١، ص ٣٩.

(٦٣) أحمد السقار، **طبقات أصحاب الراوي دراسة تطبيقية في صحيح مسلم**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ١٦، العدد ٣ (١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م)، ص٤٧.

(٦٤) ابن حجر، **النكت**، ج١، ص٢٨٨.

(٦٥) ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ)، **الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي**، تحقيق: عقيل اليماني، بيروت، مؤسسة الريان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م(ط١)، ص١٩٥.

(٦٦) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت: ٧٥١هـ)، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢٧، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م، ج١، ص٣٥٣.

(٦٧) الذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. بيروت، الرسالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، (ط٣)، ج١٢، ص٤٢٩.

(٦٨) الخطيب، أحمد بن علي (ت: ٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد، بيروت، دار الغرب، ٢٠٠٢م، (ط١)، ج٢، ص٣٣٨.

(٦٩) الذهبي، **السير**، ج١٢، ص٤٣٠.

(٧٠) ياسين الدليمي، **إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري، دراسة تطبيقية في كيفية انتقاء البخاري لحديث إسماعيل**، ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية أصول الدين، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م، ص٢١٩.

(٧١) عناد غالب الغنانيم، **شيوخ البخاري الذين ترجم لهم ابن عدي في كتابه: "الكامل في ضعفاء الرجال"**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج (١٥)، ع(١)، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م، ص٣٦٨.

(٧٢) البخاري، محمد بن إسماعيل(ت:٢٥٦هـ)، **الضعفاء الصغير**، تحقيق: محمود زايد، بيروت، دار المعرفة،١٩٨٦م، ص ٩٢.

(٧٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٥٩٦. **وله:** تهذيبُ التَّهذيب، ج٣، ص١٠٣

(٧٤) البُخارِيّ، **الصَّحيحُ**، كتابُ الرِّقاقِ، بابٌ في الحوضِ، ح: ٦٥٧٨. وجَاءَ فِيهِ: ".... **أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ**، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ... الحديث.".

(٧٥) ابنُ حجرٍ، التَّقريبُ، ج١، ص١٩٨.

(٧٦) البُخارِيُّ، **الضُّعفاءُ**، ص ٥٠. ابنُ حجرٍ، **التَّهذيبُ**، ج١، ص٦٣٩.

(٧٧) البُخارِيُّ، **الضُّعفاءُ**، ص٧٩.

(٧٨) **انظر حديثه:** البخاري، **الصحيح**، ح: ٣٩٩٦.

(٧٩) **روى عنه** البخاري خمسة أحاديث، انظر: البخاري، **الصحيح**، ح: ٥٧٦ وكرره:١١٣٤، ٣٠٦٥، ٣٩٧٦، ٤٩٦١، ٦٥٣٨.

(٨٠) وقال ابن رجب: "جاء ابن أبي عدي إلى ابن أبي عروبة بأخرة، يعني وهو مختلط". انظر: **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٤٥. **روى عنه** أربعة أحاديث، انظر: البخاري، **الصحيح**، ح: ٧١٠، ١٠٣١، ٣٠٦٤، ٣٥٧٢.

(٨١) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٥٧١. وانظر ترجمة سعيد: ابن حجر، **التهذيب**، ج٢، ص٣٣.

(٨٢) روى عن ابن المبارك حديثاً واحداً، انظر: البخاري، **الصحيح**، ح: ٢٤٩٢. وتابعه عليه يزيد بن زريع فيه، ح: ٢٥٢٧.

(٨٣) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٤٥.

(٨٤) ينظر: عبد السلام أبوسمحة، "**منزلة الحديث الضعيف ظاهرا المنجبر حكما وقرائن جبره**". بحث منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ٨، العدد ١ (٣١ مارس/آذار ٢٠١٢)، ص. ١٤٥-١٦٢.

(٨٥) ابن حجرٍ، **فتح الباري**، ج١، ص٥.

(٨٦) المصدر السابق، ج١، ص٧.

al-Maṣādir wa-al-marāji‘:

- al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl al-Ju‘fī (t: 256h), al-tārīkh al-kabīr, Bayrūt, Dār al-Fikr.
- ——————— al-Jāmi‘ al-ṣaḥīḥ al-Musnad min Ḥadīth Rasūl Allāh ṣallá Allāh ‘alayhi wa-sallam wsnnh wa-ayyāmuh ma‘a sharaḥahu Fatḥ al-Bārī, taḥqīq: ‘Abd al-‘Azīz ibn Bāz, m‘tmdan trqym Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī, Bayrūt, Dār al-Fikr, 1993.
- ——————— al-Ḍu‘afā’ al-Ṣaghīr, taḥqīq: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, Bayrūt, Dār al-Ma‘rifah, 1986m.
- al-Bazzār, Abū Bakr Aḥmad ibn ‘Amr ibn ‘Abd al-Khāliq (t: 292h), al-Baḥr al-zakhkhār, taḥqīq: Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh, Bayrūt, al-Madīnah, Mu’assasat ‘ulūm al-Qur’ān, Maktabat al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam, 1988m (Ṭ1).
- al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, (t: 458h), Risālat al-Imām Abī Bakr al-Bayhaqī ilá al-Imām Abī Muḥammad al-Juwaynī, taḥqīq: Firās Mash‘al, Bayrūt, Dār al-Bashā’ir al-Islāmīyah, 1428h / 2007m (Ṭ1).
- Ibn Abī Ḥātim al-Rāzī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad (t: 327h), al-jarḥ wa-al-ta‘dīl, Ḥaydar Ābād aldkn, Dār al-Ma‘ārif al-‘Uthmānīyah.
- al-Ḥākim, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Nīsābūrī (t: 405h), Su’ālāt Mas‘ūd ibn ‘Alī al-Sajizī, taḥqīq: Muwaffaq ‘Abd al-Qādir, Bayrūt, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1408h, 1988m (Ṭ1).
- ——————— al-Mustadrak ‘alá al-ṣaḥīḥayn, taḥqīq: Yūsuf al-Mar‘ashlī, Bayrūt, Dār al-Ma‘rifah.
- Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad al-Bustī (t: 354h), al-thiqāt, Ḥaydar Ābād, Dā’irat al-Ma‘ārif al-‘Uthmānīyah, 1393h / 1973m (Ṭ1)
- ——————— Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān bi-tartīb Ibn Balabān, taḥqīq: Shu‘ayb al-Arna’ūṭ, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, 1414 – 1993 (ṭ2).
- ——————— al-Majrūḥīn min al-muḥaddithīn wa-al-ḍu‘afā’ wa-al-matrūkīn, taḥqīq: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, Bayrūt, Dār al-Ma‘rifah, 1992.
- Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ‘Alī ibn Muḥammad al-‘Asqalānī (t: 852h), Taqrīb al-Tahdhīb, taḥqīq: Abū al-Ashbāl Ṣaghīr Aḥmad Shāghif al-Bākistānī, al-Riyāḍ, Dār al-‘Āṣimah, 1416h (Ṭ1).

- ——————— Tahdhīb al-Tahdhīb, al-Hind, Maṭba‘at Dā’irat al-Ma‘ārif al-niẓāmīyah, 1326h (Ṭ1).
- ——————— Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, raqm katabahu wa-abwābuh wa-aḥādīthahu: Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī, qāma bi-ikhrājihi wa-ṣaḥḥaḥahu wa-ashrafa ‘alá ṭab‘ihi: Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb, ‘alayhi ta‘līqāt al-‘allāmah: ‘Abd al-‘Azīz ibn ‘Abd Allāh ibn Bāz, Bayrūt, Dār al-Ma‘rifah, 1379h / 1994m
- ——————— Nuzhat al-naẓar fī Tawḍīḥ nukhbah al-Fikr fī muṣṭalaḥ ahl al-athar, taḥqīq: Nūr al-Dīn ‘Itr, Dimashq, Maṭba‘at al-Ṣabāḥ, 1421h / 2000M (ṭ3).
- ——————— al-Nukat ‘alá Kitāb Ibn al-Ṣalāḥ, taḥqīq: Rabī‘ al-Madkhalī, al-Madīnah al-Munawwarah, ‘Imādat al-Baḥth al-‘Ilmī bi-al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, 1404h / 1984m (Ṭ1).
- Ibn Khuzaymah, Abū Bakr Muḥammad ibn Isḥāq (t: 311h), al-ṣaḥīḥ, taḥqīq: Māhir al-Faḥl, al-Riyāḍ, Dār al-Maymān, 1430h / 2009M (Ṭ1).
- al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ‘Alī (t: 463h), Tārīkh Baghdād. taḥqīq: Bashshār ‘Awwād. Bayrūt, Dār al-Gharb, 1422h / 2002M (Ṭ1).
- al-Dāraquṭnī, ‘Alī ibn ‘Umar (t: 385h), al-sunan, taḥqīq: Shu‘ayb al-Arna’ūṭ, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, 1424h / 2004m (Ṭ1).
- ——————— Su’ālāt al-Barqānī lil-Dāraquṭnī, taḥqīq: ‘Abd al-Raḥīm al-Qashqarī, Bākistān, kutub khānah Jumaylī, 1404h (Ṭ1),
- ——————— Su’ālāt Abī Allāh ibn Bakīr, taḥqīq: ‘Alī Ḥasan, ‘Ammān, Dār ‘Ammār, 1408h / 1988m (Ṭ1).
- ——————— al-‘Ilal al-wāridah fī al-aḥādīth al-Nabawīyah, taḥqīq wa-takhrīj: Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh al-Salafī, al-Riyāḍ, Dār Ṭaybah, 1405h / 1985m (Ṭ1)
- Abū Dāwūd al-Sijistānī, Sulaymān ibn al-Ash‘ath (t: 275h), Su’ālāt Abī ‘Ubayd al’ājry Abā Dāwūd al-Sijistānī, taḥqīq: Muḥammad ‘Alī Qāsim al-‘Umarī, al-Madīnah al-Munawwarah, al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, 1399h / 1979m (Ṭ1).
- al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad (t: 748h), Siyar A‘lām al-nubalā’. taḥqīq: Shu‘ayb al-Arnā’ūṭ, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, ṭ3, 1405h-1985m.
- ——————— al-Mughnī fī al-ḍu‘afā’, taḥqīq: Nūr al-Dīn ‘Itr, al-Dawḥah, 2006m.
- ——————— Mīzān al-i‘tidāl fī Naqd al-rijāl, taḥqīq: ‘Alī Muḥammad al-Bajāwī, Bayrūt, Dār al-Ma‘rifah, 1382H / 1963M (Ṭ1).
- Ibn Rajab al-Ḥanbalī, Abū al-Faraj ‘Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad (t: 795), sharḥ ‘Ilal al-Tirmidhī, taḥqīq: Hammām Sa‘īd, al-Zarqā’, Maktabat al-Manār, 1407h / 1987m (Ṭ1).
- Abū Zur‘ah al-Rāzī, ‘Ubayd Allāh ibn ‘Abd al-Karīm (t: 264h), al-ḍu‘afā’ li-Abī Zur‘ah al-Rāzī fī Ajwibatih ‘alá as’ilat al-Bardha‘ī, taḥqīq: Sa‘dī al-Hāshimī, al-Madīnah al-Nabawīyah, al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, 1402h / 1982m.
- Ibn Sa‘d, Muḥammad ibn Sa‘d (t: 230h), al-Ṭabaqāt al-Kubrá, taḥqīq: Iḥsān ‘Abbās, Bayrūt, Dār Ṣādir, 1968m (Ṭ1)

- Ibn Shāhīn, ‘Umar ibn Aḥmad ibn ‘Uthmān (t: 385h), Tārīkh Asmā’ al-ḍu‘afā’ wa-al-kadhdhābīn, taḥqīq: ‘Abd al-Raḥīm al-Qashqarī, al-Madīnah al-Munawwarah, 1409H / 1989m (Ṭ1).
- al-Shaybānī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal (t: 241h), al-‘ilal wa-ma‘rifat al-rijāl, taḥqīq: Waṣī Allāh ibn Muḥammad ‘Abbās, al-Riyāḍ, Dār al-Khānī, 1422 H (ṭ2).
- ——————— al-Musnad, Jam‘īyat al-Maknaz al-Islāmī, Dār al-Minhāj, 1431h / 2010m (Ṭ1).
- Ibn Abī Shaybah, ‘Abd Allāh ibn Muḥammad (t: 235h), al-Kitāb al-muṣannaf fī al-aḥādīth wa-al-āthār, taḥqīq: Kamāl al-Ḥūt, al-Riyāḍ, Maktabat al-Rushd, 1409h (Ṭ1).
- Ibn al-Ṣalāḥ, ‘Uthmān ibn ‘Abd al-Raḥmān (t: 643h), ma‘rifat anwā‘ ‘ulūm al-ḥadīth, taḥqīq: Nūr al-Dīn ‘Itr, Dimashq, Bayrūt, Dār al-Fikr, Dār al-Fikr al-mu‘āṣir, 1406h-1986m.
- al-Ṣan‘ānī, Muḥammad ibn Ismā‘īl (t: 1182h), Tawḍīḥ al-afkār li-ma‘ānī Tanqīḥ al-anẓār, taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn, al-Madīnah al-Munawwarah, al-Maktabah al-Salafīyah, 1366h / 1946m.
- al-Ṭabarānī, Abū al-Qāsim Sulaymān ibn Aḥmad (t: 360), Musnad alshāmyyn, taḥqīq: Ḥamdī al-Salafī, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, 1405h / 1984m (Ṭ1).
- ——————— al-Mu‘jam al-Awsaṭ, taḥqīq: Ṭāriq ibn ‘Awaḍ Allāh ibn Muḥammad, ‘bd al-Muḥsin ibn Ibrāhīm al-Ḥusaynī, al-Qāhirah, Dār al-Ḥaramayn, 1415h.
- ——————— al-Mu‘jam al-kabīr, taḥqīq: Ḥamdī al-Salafī, al-Qāhirah, Maktabat Ibn Taymīyah, 1984m (ṭ2).
- al-Ṭaḥāwī, Abū Ja‘far Aḥmad ibn Muḥammad (t: 321h), sharḥ ma‘ānī al-Āthār, taḥqīq: Muḥammad Zahrī al-Najjār, Muḥammad Sayyid Jād al-Ḥaqq, rāja‘ahu wa-raqqamahu: Yūsuf al-Mar‘ashlī, Bayrūt, ‘Ālam al-Kutub, 1414h / 1994m (Ṭ1).
- al-‘Ajalī, Aḥmad ibn ‘Abd Allāh (t: 261h), ma‘rifat al-thiqāt, taḥqīq: ‘Abd al-‘Alīm al-Bastawī, al-Madīnah al-Munawwarah, Maktabat al-Dār, 1405h / 1985m (Ṭ1).
- ‘Abd al-Salām abwsmḥh, ma‘rifat aṣḥāb al-ruwāh wa-atharuhā fī al-Ta‘līl, Bayrūt, Dār al-Nawādir, 2012m (Ṭ1).
- Ibn ‘Abd al-Hādī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Ḥanbalī (t: 744h), alṣṣārimu almunkī fī alrraddi ‘alá alssubkī, taḥqīq: taḥqīq: ‘Aqīl al-Yamānī, Bayrūt, Mu’assasat al-Rayyān, 1424h / 2003m (Ṭ1).
- Ibn ‘Adī, ‘Abd Allāh ibn ‘Adī al-Jurjānī (t: 365), al-kāmil fī ḍu‘afā’ al-rijāl, taḥqīq: Yaḥyá Mukhtār Ghazzāwī, Bayrūt, Dār al-Fikr, 1409h / 1988m (ṭ3).
- al-‘Aqīlī, Muḥammad ibn ‘Amr ibn Mūsá (t: 322h), al-ḍu‘afā’ al-kabīr, taḥqīq: Māzin al-Sirsāwī, Miṣr, Dār Ibn ‘Abbās, 2008 M (ṭ2).
- ‘Alā’ al-Dīn Mughalṭāy ibn Qalīj al-Ḥanafī (t: 762h), Ikmāl Tahdhīb al-kamāl, taḥqīq: ‘Ādil ibn Muḥammad wa-Usāmah ibn Ibrāhīm, al-Qāhirah, al-Fārūq al-ḥadīthah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, 1422h / 2001M (Ṭ1).
- Ibn Qayyim al-Jawzīyah, Muḥammad ibn Abī Bakr (t: 751h), Zād al-ma‘ād fī Hudá Khayr al-‘ibād, taḥqīq: Shu‘ayb al-Arna’ūṭ, Bayrūt, al-Kuwayt, Mu’assasat al-Risālah, Maktabat al-Manār, 1415h / 1994m (ṭ27).

- Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī (t: 261), al-ṣaḥīḥ, taḥqīq: Muḥammad Fu'ād ʻAbd al-Bāqī, Bayrūt, Dār al-Jīl, 1975m.
- Ibn Muʻīn, Yaḥyá ibn Muʻīn Abū Zakarīyā (t: 233h), Tārīkh Ibn Muʻīn (riwāyah al-Dūrī), taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf, Makkah al-Mukarramah, Markaz al-Baḥth al-ʻIlmī wa-Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī, 1399h / 1979m (Ṭ1).
- ——————— Maʻrifat al-rijāl (riwāyah Ibn Miḥriz), taḥqīq: Muḥammad al-Qaṣṣār, Dimashq, Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah, 1405h, 1985m (Ṭ1)
- -al-Nisā'ī, Aḥmad ibn Shuʻayb (t: 303h), al-sunan al-ṣughrá, taḥqīq: Khalīl Shīḥā, Bayrūt, Dār al-Maʻrifah, 1428h / 2007m (Ṭ1).
- ——————— al-Sunan al-Kubrá, taḥqīq: Shuʻayb al-Arna'ūṭ, Bayrūt, Mu'assasat al-Risālah, 1421h / 2001M (Ṭ1).
- ——————— al-Ḍuʻafā' wa-al-matrūkīn wa-maʻahu al-Ṭabaqāt, taḥqīq: Maḥmūd Zāyid, Ḥalab, Dār al-Waʻy, 1396h (Ṭ1).
- Abū Yaʻlá al-Mawṣilī, Aḥmad ibn ʻAlī ibn al-Muthanná (t: 307), al-Musnad, taḥqīq: Ḥusayn Salīm Asad, Dimashq, Dār al-Ma'mūn lil-Turāth, 1396h (Ṭ1).
- Yāsīn Mahdī Ṣāliḥ al-Dulaymī, Ismāʻīl ibn Abī Uways wa-marwīyātuhu fī Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, dirāsah taṭbīqīyah fī kayfīyat intiqā' al-Bukhārī li-ḥadīth Ismāʻīl, ishrāf al-Ustādh al-Duktūr Shākir Maḥmūd ʻAbd al-Munʻim, uṭrūḥat mājistīr, muqaddimah ilá al-Jāmiʻah al-Islāmīyah, Majlis Kullīyat uṣūl al-Dīn, 1426/2006m.
- Aḥmad al-Saqqār, Ṭabaqāt aṣḥāb al-Rāwī dirāsah taṭbīqīyah fī Ṣaḥīḥ Muslim, al-Majallah al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah, al-mujallad 16, al-ʻadad 3 (1442h / 2020m).
- ʻAbdussalām Aḥmad abwsmḥh, "manzilat al-ḥadīth al-Ḍaʻīf ẓāhran almnjbr ḥkman wqrā'n jbrh", al-Majallah al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah, mj8, ʻ1, 2013m.
- ——————— "alḥāzimy wṭbqātuh, dirāstun nqdīyatun fī albinā'i alṭṭabqīyi llrruwāti ʻan shuywkhihim, min khilāli ktābihi" shurūṭu al'a'ammati ", wālmnshūru fī mjllah aljāmʻti al'asmarīyati, ʻ15, 2010.
- ʻInād Ghālib al-Ghanānīm, shuyūkh al-Bukhārī alladhīna tarjama la-hum Ibn ʻAdī fī kitābihi: "al-kāmil fī ḍuʻafā' al-rijāl", al-Majallah al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Majj (15), ʻA (1), 1440h / 2019m.
- Maḥmūd Aḥmad Rashīd, intiqā' al-marwīyāt aw al-intikhāb ʻinda al-muḥaddithīn mafhūmuhu, wa-dawāfiʻuhu, wa-anwāʻuh, wa-ṣuwarahu, al-Majallah al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Majj (9), ʻA (1), 1435h / 2013m.